

CHECKED  
أَفْوُضُ أَهْرَ إِلَى اللَّهِ أَنْ يَجْلِسَ

إِلَى أَصُولِ الْفَقْهَةِ عَلَيْهِ بَحْثٌ فِيهِ عَنْ أَثْبَاتِ الْإِدْلَةِ

الْأَحْكَامِ فَمَوْضِعُهُ عَلَى الْخِطَاءِ هُوَ لَدَلَةُ وَالْأَحْكَامِ جَمِيعًا

الْأَوَّلُ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ مُثَبِّتٌ وَالثَّانِي مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ مُثَبِّتٌ

بِتَأْيِيدِ إِيَزْدِي دَرْ شَهْرِ دَهْ بِكِتَابِ دَرْ عِلْمِ أَصُولِ فَقْهٍ مَسْمُومَةٍ

حَسَامَة

بِتَايِخِ يَازْدَهَمِ مَاهِ شَعْبَانَ ١٢٩٨ لَنْهْ بَكْرَازِ وَدَوْصِدِ وَطَهْمَنْدِ أَهْمَرِ

فِي الْمَطْبَعِ الْحَقِيقِيِّ بِأَهْتَامِ كَرِيمِ بَهْمَايِشِ كَاتِبِ

الْحُرُوفِ مُحَمَّدِ مَنْصُورِ عَلَى تَجَاوُزِ اللَّهِ عَنْ

سَيَاتِهِ وَحَتَّى الْوَسْعِ جَهْدِ تَامِ نَمُودِ دَرْ تَصْحِيحِ مَتْنِ

وَهُوَ حَسْبُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ فِي أَمْرِ

[illegible]

لم يجعل النظم مركباً من معاني حتى جاز الصلوة  
 خاصة وأقسام النظم والمعنى فيما يرجع إلى  
 معرفة أحكام الشرع بأربعة الأول في وجوب كل  
 النظم صيغة ولغة وهي أربعة الخاص وهو كل  
 لفظ وضع ليعني معلوم على الأفراد وكل اسم وضع  
 ليعني معلوم على الأفراد والعام وهو كل لفظ ينظم  
 جمعا من اللفظ أو معنى وحكمة أنه يوجب الحكم  
 فيما يناله قطعا ويقينا كالخاص فيما يناله وهو المذهب  
 عندنا بخلاف الشافعي لا إذا الحق  
 خصوص معلوم أو محمول كالم  
 الربوا في البيع حيث يوجب الحكم على تحوز

[illegible]

فوقه الزلازل والفتن في الدنيا والآخرة  
والفساد والكفر والشقاق والعلل على الملوك  
في القصور والمنكرات والذنوب والزيادة  
في الرزق والعبادة والبركة في كل شيء  
فالصالح المستور في الظلمة والظلم  
في النور والنجس في الطهر والموت في الحياة  
والخسران في الكسب والدمار في البناء  
والجوع في الشبع والحر في البرد والبرد في الحر  
والليل في النهار والنهار في الليل والحي في الميت  
والميت في الحي والداخل في الخارج والخارج في الداخل  
والعالي في السافل والسافل في العالي والرفيع في الدليل  
والدليل في الرفيع والظاهر في الباطن والباطن في الظاهر  
والقديم في الجديد والجديد في القديم والحاضر في الغابر  
والغابر في الحاضر والماضي في المستقبل والمستقبل في الماضي  
والشأن في العجز والعجز في الشأن والقدر في القوة والقوة في القدرة  
والقدرة في القدر والملك في الفقر والفقر في الملك والفقير في الغني والغني في الفقير  
والغني في الفقير والجاهل في العلم والعلم في الجهل والجاهل في الجاهل والجاهل في الجاهل





فصل في بيان ما هو المقصود من هذا الكتاب  
فصل في بيان ما هو المقصود من هذا الكتاب  
فصل في بيان ما هو المقصود من هذا الكتاب

الاستقامي اصداد تقابلها فصد الظاهر  
الخفي وهو ما خفي المراد منه بعبارة غير  
الصيغة لا ينال الا بطلب كاية الشرف  
فانها خفية في حق الطراز والنباش لاختصاص  
باسم اخر يعرفان به وحكمه بالنظر  
فيه ليعلم ان اختفاء لمزية او نقصان  
فيظهر المراد من النص المشكل وهو  
ما لا ينال المراد منه الا بالتأمل  
بعد الطلب في ضد المفسر الجمل وهو  
ما انز دحمت فيه المعاني فاشتبه المراد  
به اشتباها لا يدرك الا ببيان من

فصل في بيان ما هو المقصود من هذا الكتاب  
فصل في بيان ما هو المقصود من هذا الكتاب  
فصل في بيان ما هو المقصود من هذا الكتاب

فصل في بيان ما هو المقصود من هذا الكتاب  
فصل في بيان ما هو المقصود من هذا الكتاب  
فصل في بيان ما هو المقصود من هذا الكتاب

فصل في بيان ما هو المقصود من هذا الكتاب  
فصل في بيان ما هو المقصود من هذا الكتاب  
فصل في بيان ما هو المقصود من هذا الكتاب

فصل في بيان ما هو المقصود من هذا الكتاب  
فصل في بيان ما هو المقصود من هذا الكتاب  
فصل في بيان ما هو المقصود من هذا الكتاب

فان قولنا في حزم الربا  
مجل ان الربا في الفقه هو الفضل  
ليس بفضل حزم بل بفضل كون  
الربا في حزم هو الفضل  
الذي يضمن الربا في حزم  
الربا في حزم هو الفضل  
الذي يضمن الربا في حزم  
الربا في حزم هو الفضل  
الذي يضمن الربا في حزم

جهة المجل كاية الربا وحكمه التوقف فيه  
على اعتقاد حقيقة المراد به الى ان ياتي به  
البيان وضد المحكم المشابه وهو ملا طريق  
لدرجته اصلا حتى سقط طلبه  
حكمه التوقف فيه ابدا على اعتقاد  
حقيقة المراد به والقسم الثالث في وجوه  
استعمال ذلك النظم وجريانه في باب  
البيان وهي أربعة الحقيقة والمجاز والصريح  
والكناية والحقيقة اسم لكل لفظ اراد به  
ما وضع له والمجاز اسم لما اراد به غير ما  
وضع له لاتصال بينهما معنى كما في تسمية

فان قولنا في حزم الربا  
مجل ان الربا في الفقه هو الفضل  
ليس بفضل حزم بل بفضل كون  
الربا في حزم هو الفضل  
الذي يضمن الربا في حزم  
الربا في حزم هو الفضل  
الذي يضمن الربا في حزم  
الربا في حزم هو الفضل  
الذي يضمن الربا في حزم

فان قولنا في حزم الربا  
مجل ان الربا في الفقه هو الفضل  
ليس بفضل حزم بل بفضل كون  
الربا في حزم هو الفضل  
الذي يضمن الربا في حزم  
الربا في حزم هو الفضل  
الذي يضمن الربا في حزم  
الربا في حزم هو الفضل  
الذي يضمن الربا في حزم

بسم الله الرحمن الرحيم



طالع وادی بہ العقیق لا یفتن خلافًا للسنن ج ۲

[illegible][illegible]











[illegible]

العمل بالحقيقة متى امكن سقط المجاز  
لان المستعاض لا يزاحم الاصل فانك  
الحقيقة متعدية كما اذا حلف لا ياكل  
من هذه الفخلة او مهجورة كما اذا حلف  
لا يضع قدمه في دار فلان صير الى المجاز  
وعلى هذا قلنا ان التوكيل بالخصوصية  
ينصرف الى مطلق الجواب لان الحقيقة  
مهجورة شرعا والمهجور شرعا بمنزلة المهجور  
عادة الا ترى ان من حلف لا ياكل هذا الصبي  
لم يتقيد بزمان صباه لان هجران الصبي  
مهجور شرعا فان كان اللفظ له حقيقة مستعمل

[illegible]

سد لان التوكل انما يصح بشروطها بما يقيد امور كل منفعة، والموك الموكب الجواب فاننا اذا عرف الداعي مطلقا لم يملك الا ان يتبرع او تكليفه على اياك الناحية شرط فكان يجوز الشراء لا است

الحرب ۱۳۵۱

فقلت من هذه الفرات  
شرب غير يمكن كيف يكون من قبل  
الحقيقة المستقلة بل هي شذوذة قلت  
باعتبار الاتصال فالحقيقة لا تنفصل  
عن الحقيقة بل هي شذوذة قلت  
فقلت من هذه الفرات  
شرب غير يمكن كيف يكون من قبل  
الحقيقة المستقلة بل هي شذوذة قلت  
باعتبار الاتصال فالحقيقة لا تنفصل  
عن الحقيقة بل هي شذوذة قلت

والمجاز متعارف كما اذا خلفت لا ياكل من  
هذه الحنطة اولاً يشرب من هذه الفرات  
بعد ايجيفة ربح العمل بالحقيقة اولى و  
عندها العمل بعموم المجاز اولى وهذا يرجع  
الى اصل وهو ان المجاز خلف عن الحقيقة  
في التكلم عند ايجيفة ربح حتى صحت الاستعانة  
به عنده وان لم ينقد لا يجب بالحقيقة كما  
في قوله لعنده وهو كبريئاً منه هذا اني فاعتبر  
الرجحان في التكلم فصارت الحقيقة اولى و  
عندما المجاز خلف عن الحقيقة في الحكم وفي  
الحكم للمجاز ترجحان لاستماله على حكم الحقيقة

فقلت من هذه الفرات  
شرب غير يمكن كيف يكون من قبل  
الحقيقة المستقلة بل هي شذوذة قلت  
باعتبار الاتصال فالحقيقة لا تنفصل  
عن الحقيقة بل هي شذوذة قلت  
فقلت من هذه الفرات  
شرب غير يمكن كيف يكون من قبل  
الحقيقة المستقلة بل هي شذوذة قلت  
باعتبار الاتصال فالحقيقة لا تنفصل  
عن الحقيقة بل هي شذوذة قلت

المجاز خلف في التكلم عند  
ايجيفة ربح عند الحكم  
عند هوان  
فقلت هوان  
اعلان ما خلف  
عنه لا بد من ان يكون اصل التصور  
في ان اثبات الحكم يشترط ان يكون حكم الحقيقة  
قوله في التكلم فان الحكم بقوله هذا لا يستلزم  
خلف عن التكلم بقوله هذا لا يستلزم  
من غير نظري ثبوت الحقيقة الى الحكم ثم الحكم  
وهو الشجاعة تثبت بناء على صحة التكلم  
لاخذ من شي كاثبت بحكم الحقيقة  
هه متفرع من قوله المجاز خلف عن الحقيقة  
في الحكم عنده وان قال لغوهم لا يولد مثله  
هه اي عتق عند ايجيفة وقال  
لا يمتنع وهو قول الثالث في علم الحكم  
فقلت هه اي عتق عند ايجيفة وقال  
لا يمتنع وهو قول الثالث في علم الحكم  
فقلت هه اي عتق عند ايجيفة وقال  
لا يمتنع وهو قول الثالث في علم الحكم

علم ان حكم المجاز يهين ارجح على حكم الحقيقة  
فقلت من هذه الفرات  
شرب غير يمكن كيف يكون من قبل  
الحقيقة المستقلة بل هي شذوذة قلت  
باعتبار الاتصال فالحقيقة لا تنفصل  
عن الحقيقة بل هي شذوذة قلت

فان القامته ناقص لوقوعه على السبيل بقصودنا بقوله هذه الاشياء عند الاطلاق كمال فيها ١٢  
فان القامته ناقص لوقوعه على السبيل بقصودنا بقوله هذه الاشياء عند الاطلاق كمال فيها ١٢  
فان القامته ناقص لوقوعه على السبيل بقصودنا بقوله هذه الاشياء عند الاطلاق كمال فيها ١٢

فصار اولي ثم جملة ما ترك به الحقيقة خمسة  
قد ترك بدلالة محل الكلام وبدلالة العادة  
كما ذكرنا وبدلالة معنى يرجع الى المتكلم كما في  
يدين الفجر وبدلالة سيبان النظم كما في قوله

فان القامته ناقص لوقوعه على السبيل بقصودنا بقوله هذه الاشياء عند الاطلاق كمال فيها ١٢  
فان القامته ناقص لوقوعه على السبيل بقصودنا بقوله هذه الاشياء عند الاطلاق كمال فيها ١٢  
فان القامته ناقص لوقوعه على السبيل بقصودنا بقوله هذه الاشياء عند الاطلاق كمال فيها ١٢

فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر انا اعتدنا  
نارا وبدلالة اللفظ في نفسه كما اذا حلف  
لا ياكل لحما فاكل لحم السمك لم يجنب وكذا  
اذا حلف لا ياكل فاكهة فاكل العنب لم يجنب  
عند بجنفة رح نقصور في المعنى المطلوب  
في الاول وزيادة في الثاني واما الصريح فمثل  
قوله نبت واشتريت ووهبت وحكمه

فان القامته ناقص لوقوعه على السبيل بقصودنا بقوله هذه الاشياء عند الاطلاق كمال فيها ١٢  
فان القامته ناقص لوقوعه على السبيل بقصودنا بقوله هذه الاشياء عند الاطلاق كمال فيها ١٢  
فان القامته ناقص لوقوعه على السبيل بقصودنا بقوله هذه الاشياء عند الاطلاق كمال فيها ١٢

فان القامته ناقص لوقوعه على السبيل بقصودنا بقوله هذه الاشياء عند الاطلاق كمال فيها ١٢  
فان القامته ناقص لوقوعه على السبيل بقصودنا بقوله هذه الاشياء عند الاطلاق كمال فيها ١٢  
فان القامته ناقص لوقوعه على السبيل بقصودنا بقوله هذه الاشياء عند الاطلاق كمال فيها ١٢





لا يبعث بالنبية كان دلالة على الصريح لا عاملاً

استبهرنا في اربعه مباله محالنا وجميعه ايضا ١٣١



قوله تعالى انك لا تعلم  
 ما كان الله يفعل في  
 ذلك اليوم من غير  
 ظن منهم ولا يدركهم  
 علمه يومئذ لا يملك  
 امرئ شيئا ليعذر  
 نفسه ولا يعلمون  
 الا بما اراد الله  
 حينئذ لا ينجيهم  
 الدين ولا يضرهم  
 الدين ولا يحزنون  
 الذين آمنوا وعملوا  
 الصالحات هم الذين  
 لا يضرهم الله شئ  
 ولا يعلمون الا بما  
 اراد الله حينئذ  
 لا ينجيهم الدين  
 ولا يضرهم الدين  
 ولا يحزنون

**للفقهاء المهيئين الذين لا يسيق الكلام لبيان**  
**ايجاب ستم من الغيبة لهم وفيه اشارة الى مخروا**  
**املاهم الى الكفار وهما سواء في ايجاب الحكم**  
**ان الاول احق عند التعارض واماد لالة النص**  
**فما ثبت بمعنى النص لغة لا استنباطا بالسر كالنهي**  
**عن التايف يوقف به على حرمة الضرب من غير**  
**واسطة التأمل والاجتهاد والثابت بدلالة النص**  
**مثل الثابت بالاشارة حتى صح اثبات الحدود**  
**والكفارات بدلالات النصوص الا عند التعارض**  
**دون الاشارة واما مقتضى فريادة على النص**  
**ثبت شرط الصحة المنصوص عليه كما يستبين**

قوله تعالى انك لا تعلم  
 ما كان الله يفعل في  
 ذلك اليوم من غير  
 ظن منهم ولا يدركهم  
 علمه يومئذ لا يملك  
 امرئ شيئا ليعذر  
 نفسه ولا يعلمون  
 الا بما اراد الله  
 حينئذ لا ينجيهم  
 الدين ولا يضرهم  
 الدين ولا يحزنون  
 الذين آمنوا وعملوا  
 الصالحات هم الذين  
 لا يضرهم الله شئ  
 ولا يعلمون الا بما  
 اراد الله حينئذ  
 لا ينجيهم الدين  
 ولا يضرهم الدين  
 ولا يحزنون

قوله تعالى انك لا تعلم  
 ما كان الله يفعل في  
 ذلك اليوم من غير  
 ظن منهم ولا يدركهم  
 علمه يومئذ لا يملك  
 امرئ شيئا ليعذر  
 نفسه ولا يعلمون  
 الا بما اراد الله  
 حينئذ لا ينجيهم  
 الدين ولا يضرهم  
 الدين ولا يحزنون  
 الذين آمنوا وعملوا  
 الصالحات هم الذين  
 لا يضرهم الله شئ  
 ولا يعلمون الا بما  
 اراد الله حينئذ  
 لا ينجيهم الدين  
 ولا يضرهم الدين  
 ولا يحزنون



[illegible][illegible][illegible]





الواجب "الحققة" عالمه "علية" في نفسه بوجوبه "ان كان واجباً"

لعله اي لم يثبت نفس الوجوب "لعله اي علم ان نفس الوجوب منتف" هذه "الكلام لا بطل قول ان الوصف



الطلاق والعتاق بالملك وبطل التكفير بالمال قبل  
الحث وفرقة بين المالى والبدي ساقط لان  
حق الله تعالى فى المالى فعل الاداء والمال لله وانما  
يقصد عين المال فى حقوق العباد ومن هذه  
الجملة ما قال الشافعى ح ان المطلق محمول على المقيّد  
وان كانا فى حادثين مثل كفارة القتل وسائر  
الكفارات لان قيد الايمان بزيادة وصيغ  
يجرى مجرى الشرط فيوجب نفى الحكم عند عدمه  
فى المنصوص عليه وفى نظيره من الكفارات لانها  
جنس واحد وعندنا لا يحمل المطلق على المقيّد  
وان كانا فى حادثة واحدة بعد ان يكونا فى حكمين

[illegible]

القطب النعمان للذات المقتران بما يعرض لجهنم من عذابات خذلته المرام بطاعته.

۱۱۲۵



من الطلاق من غير طلاق... لا يجوز حمل الطلاق على التقيد بالطلاق... لا يجوز حمل الطلاق على التقيد بالطلاق... لا يجوز حمل الطلاق على التقيد بالطلاق...

لا يمكن العمل بها قال ابو حنيفة ومحمد  
عن من قرب التي ظاهر منها في خلال الصوم ليدل  
في حامدا او نهرا ناسيا انه يستأنف ولو قربها  
في خلال الاطعام لم يستأنف لان شرط الاخلاء  
عن المسيس من ضرورة شرط التقدير على المسيس  
وذلك منصوص عليه في الاعتناق والصيام دون  
الاطعام وكذلك اذا دخل الاطلاق والتقدير في السبب  
يجزى كل واحد منهما على سنته كما قلنا في صدقة  
الفطر انه يجب ادائها عن العبد الكافر بالنصر  
المطلق باسم العبد وعن العبد المسلم بالنصر المقتل  
بالاسلام لانه لا فرجة في الاسباب فوجب

من الطلاق من غير طلاق... لا يجوز حمل الطلاق على التقيد بالطلاق... لا يجوز حمل الطلاق على التقيد بالطلاق... لا يجوز حمل الطلاق على التقيد بالطلاق...

من المسيس من ضرورة شرط التقدير على المسيس... لا يجوز حمل الطلاق على التقيد بالطلاق... لا يجوز حمل الطلاق على التقيد بالطلاق...





وقال بعض اصحابنا في ان موجب قبل الخطر الوجوب بعده لا باحة كقولنا تعالى واذا حلقتم فاصطادوا ان يصيبه كان حلالا ثم حرم بسبب الضرر

كان قولنا فاصطادوا الصواب ان سبب الترخيص الرخصة

له فاقول اذا قال الرجل  
ان دخلت الدار فزيت طالق  
منطلق لم يقتضها دخول البيت  
انما يقتضي دخول البيت  
المراد من قوله فزيت طالق  
انما يقتضي دخول البيت  
المراد من قوله فزيت طالق  
انما يقتضي دخول البيت

فان مقتضى قوله فزيت طالق  
انما يقتضي دخول البيت  
المراد من قوله فزيت طالق  
انما يقتضي دخول البيت  
المراد من قوله فزيت طالق  
انما يقتضي دخول البيت

لم تجب الشركة الا فيما يقتضيه ولهذا قلنا في قول

الرجل لامراته ان دخلت الدار فانت طالق

وعبد حر ان العتق يتعلق بالشرط لانه في حق

التعليق قاصر



من قبيل الوجه الاول من القسم الاول مما ذكرنا

من الاقسام فان صيغة الامر لفظ خاص من

تصارييف الفعل وضع لمعنى خاص وهو طلب

الفعل وموجبه عند الجمهور الا لزام الابدليل

والامر بعد الخطر وقبله سواء ولا موجب له في

التكرار ولا يجمله لان لفظ الامر صيغة اختصت

لمعناها من طلب الفعل لكن لفظ الفعل فرد فلا

المراد من قوله فزيت طالق

المراد من قوله فزيت طالق

فان مقتضى قوله فزيت طالق  
انما يقتضي دخول البيت  
المراد من قوله فزيت طالق  
انما يقتضي دخول البيت  
المراد من قوله فزيت طالق  
انما يقتضي دخول البيت

فان مقتضى قوله فزيت طالق  
انما يقتضي دخول البيت  
المراد من قوله فزيت طالق  
انما يقتضي دخول البيت  
المراد من قوله فزيت طالق  
انما يقتضي دخول البيت

فان مقتضى قوله فزيت طالق  
انما يقتضي دخول البيت  
المراد من قوله فزيت طالق  
انما يقتضي دخول البيت  
المراد من قوله فزيت طالق  
انما يقتضي دخول البيت

فان مقتضى قوله فزيت طالق  
انما يقتضي دخول البيت  
المراد من قوله فزيت طالق  
انما يقتضي دخول البيت  
المراد من قوله فزيت طالق  
انما يقتضي دخول البيت



२२

انه لما جعل الوقت ظرفا للبؤدى وبسببها للوجوب

لم يستفد ان يكون كل الوقت سبباً لان ذلك

بوجہ تاخیر الاداء عن وقت او تقدیمہ

روز بخت ایستاد و روز از دست رفت  
روز بخت ایستاد و روز از دست رفت

ان الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله

لا تفتصل  
ای و ان لم یفصل

من الاول الى الثاني

[illegible]

الحمد لله الذي جعل في كتابه العزيز ما لا يحصى من النعمان والبركات  
والجواب ١٤١٢

وَأَمَّا بَعْدُ فَيَعْلَمُ أُولَئِكَ أَنَّ هَٰذَا لَآ إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ

والله اعلم بالصواب

[illegible][illegible]

تستأبى بعض جهل الخيال الأول إلى آخره ١٣٠ في أن لا تقدر قدر من القادر تجميع ما سيجى لأن الاداء جاز فجلس ضنى الزهر والظفر والصف ولأن الاداء جاز بعد من المشرق والربع والثالث مشا ولا ينادى انفسا من خير ادراع من

وتقدمه على سببه بسين ما ذكر في سببته كل الوقت ۱۲.





جواب سوال بود  
 على قولنا كان ذلك الوقت  
 روجه لوردانه قد ذكر ان ما وجب كماله  
 لا ينادى بصفة التقصان  
 من هذه الصورة وجب الجهم كماله ان  
 السبب هو الجهم الذي شرع فيه  
 اول وقت العصر كماله ان  
 وقت العصر كماله ان  
 حيث ان في وقت العصر كماله ان  
 ان يقصد الجهم كماله ان  
 ان يكون ابتداء الجهم كماله ان  
 جواب سوال بود على قولنا كان ذلك  
 الجهم ما ساد وجب ما قصا في ان  
 بصفة التقصان وهو ان لا ينادى  
 على ان وقت العصر كماله ان  
 ان وقت العصر كماله ان

بصفة التقصان ولا يلزم على هذا ما اذا ابتدأ  
 العصر في أول وقته ثم مدّه الى ان غربت الشمس  
 فانه لا يفسد لان الشرع جعل له حق شغل كل  
 الوقت بالاداء فجعل ما يتصل به من الفساد بالبناء  
 عفوًا لان الاحتراز عنه مع الاقبال على الصلوة  
 متعذر واما اذا خلا الوقت عن الاداء فالجواب  
 يضاف الى كل الوقت لزوال الضرورة الداعية  
 عن الكل الى الجزء فوجب بصفة الكمال فلا يتأد  
 بصفة التقصان في الاوقات الثلاثة المكروهة  
 بمنزلة سائر الفرائض والنوع الثاني ما جعل الوقت  
 معيارا له وسببا لوجوبه وهو وقت الصلوة الاثر

اي الوقت الذي جعل معيارا وسببا

جواب سوال بود  
 على قولنا كان ذلك الوقت  
 روجه لوردانه قد ذكر ان ما وجب كماله  
 لا ينادى بصفة التقصان  
 من هذه الصورة وجب الجهم كماله ان  
 السبب هو الجهم الذي شرع فيه  
 اول وقت العصر كماله ان  
 وقت العصر كماله ان  
 حيث ان في وقت العصر كماله ان  
 ان يقصد الجهم كماله ان  
 ان يكون ابتداء الجهم كماله ان  
 جواب سوال بود على قولنا كان ذلك  
 الجهم ما ساد وجب ما قصا في ان  
 بصفة التقصان وهو ان لا ينادى  
 على ان وقت العصر كماله ان  
 ان وقت العصر كماله ان



الخروج من محليته اذ وصوى القضاء والكفارة وهذا قول بصحة تبديل المشوع من اصبه ١٣ منتخب عليه حججه

في وقت بعينه لانه لما انقلب بالنذر صوم الوقت واجباله يبق نفلا لانه واحد لا يقبل وصفين متضادين فصارت احدا من هذين الوجهين فاصيب بمطلق الاسم ومع الخطاء في الوصفين وتوقف مطلق الاسم على صوم الوقت وهو المند وركبته اذا صامه عن كفارة او عن قضاء عليه يقع عمدا

في وقت بعينه لانه لما انقلب بالنذر صوم الوقت واجباله يبق نفلا لانه واحد لا يقبل وصفين متضادين فصارت احدا من هذين الوجهين فاصيب بمطلق الاسم ومع الخطاء في الوصفين وتوقف مطلق الاسم على صوم الوقت وهو المند وركبته اذا صامه عن كفارة او عن قضاء عليه يقع عمدا

فلا والنوع الثالث الموقت بوقت مشكل توسعه

في وقت بعينه لانه لما انقلب بالنذر صوم الوقت واجباله يبق نفلا لانه واحد لا يقبل وصفين متضادين فصارت احدا من هذين الوجهين فاصيب بمطلق الاسم ومع الخطاء في الوصفين وتوقف مطلق الاسم على صوم الوقت وهو المند وركبته اذا صامه عن كفارة او عن قضاء عليه يقع عمدا

في وقت بعينه لانه لما انقلب بالنذر صوم الوقت واجباله يبق نفلا لانه واحد لا يقبل وصفين متضادين فصارت احدا من هذين الوجهين فاصيب بمطلق الاسم ومع الخطاء في الوصفين وتوقف مطلق الاسم على صوم الوقت وهو المند وركبته اذا صامه عن كفارة او عن قضاء عليه يقع عمدا



ألى مستحقه وقضاء وهو إسقاط الواجب بمثل  
من عنده هو حقه واختلف المشايخ في أن  
القضاء يجب بنص مقصود أم بالسبب الذي  
يوجب الأداء قال عامةهم بأنه يجب بذلك  
السبب وهو الخطاب لأن بقائه أصل الواجب  
للمقتدر على مثل من عنده فربه وسقوطه فطر  
الوقت لا إلى مثل ضمان للعجز أمر معقول  
في المنصوص عليه وهو قضاء الصوم والصلوة  
فتبعد إلى المسند ومرات المنعينة من الصلوة  
والصيام والاعتكاف وفيما إذا نذر أن يعتكف  
شهر رمضان فصام ولم يعتكف إنما وجب

في بيان ذلك المستحق له وهو إسقاط الواجب بمثل  
من عنده هو حقه واختلف المشايخ في أن  
القضاء يجب بنص مقصود أم بالسبب الذي  
يوجب الأداء قال عامةهم بأنه يجب بذلك  
السبب وهو الخطاب لأن بقائه أصل الواجب  
للمقتدر على مثل من عنده فربه وسقوطه فطر  
الوقت لا إلى مثل ضمان للعجز أمر معقول  
في المنصوص عليه وهو قضاء الصوم والصلوة  
فتبعد إلى المسند ومرات المنعينة من الصلوة  
والصيام والاعتكاف وفيما إذا نذر أن يعتكف  
شهر رمضان فصام ولم يعتكف إنما وجب

هذا القضاء يجب بدون وجوب  
الاداء كافي انما والى غيره  
في الاستحسان ان الاداء واجب  
على اذا استوجب الاداء وجب  
صحة كمال التقى في قضاء  
ذهب الاستحسان ان الاداء واجب  
قلت الغزالي في وجوب الاداء  
او نقل ان وجوب الاداء واجب  
في طلب ان وجوب الاداء واجب  
في بيان ذلك المستحق له وهو  
الاداء كافي انما والى غيره  
في الاستحسان ان الاداء واجب  
على اذا استوجب الاداء وجب  
صحة كمال التقى في قضاء  
ذهب الاستحسان ان الاداء واجب

في بيان ذلك المستحق له وهو إسقاط الواجب بمثل  
من عنده هو حقه واختلف المشايخ في أن  
القضاء يجب بنص مقصود أم بالسبب الذي  
يوجب الأداء قال عامةهم بأنه يجب بذلك  
السبب وهو الخطاب لأن بقائه أصل الواجب  
للمقتدر على مثل من عنده فربه وسقوطه فطر  
الوقت لا إلى مثل ضمان للعجز أمر معقول  
في المنصوص عليه وهو قضاء الصوم والصلوة  
فتبعد إلى المسند ومرات المنعينة من الصلوة  
والصيام والاعتكاف وفيما إذا نذر أن يعتكف  
شهر رمضان فصام ولم يعتكف إنما وجب

في المنصوص عليه وهو قضاء الصوم والصلوة  
فتبعد إلى المسند ومرات المنعينة من الصلوة  
والصيام والاعتكاف وفيما إذا نذر أن يعتكف  
شهر رمضان فصام ولم يعتكف إنما وجب

في المنصوص عليه وهو قضاء الصوم والصلوة  
فتبعد إلى المسند ومرات المنعينة من الصلوة  
والصيام والاعتكاف وفيما إذا نذر أن يعتكف  
شهر رمضان فصام ولم يعتكف إنما وجب

في المنصوص عليه وهو قضاء الصوم والصلوة  
فتبعد إلى المسند ومرات المنعينة من الصلوة  
والصيام والاعتكاف وفيما إذا نذر أن يعتكف  
شهر رمضان فصام ولم يعتكف إنما وجب

في المنصوص عليه وهو قضاء الصوم والصلوة  
فتبعد إلى المسند ومرات المنعينة من الصلوة  
والصيام والاعتكاف وفيما إذا نذر أن يعتكف  
شهر رمضان فصام ولم يعتكف إنما وجب



القضاء بصوم مقصود لانه لما انفصل لا اعتكاف  
عن صوم الوقت عاد شرطه الى الكمال الاصل لا  
لان القضاء وجب بسبب الخمر في الاداء المحض  
يؤذيه الانسان بوصفه على ما شرع مثل اداء  
الصلوة جماعة واما فعل الفرد فاداء فيه قصور  
الا يري ان الجهر ساقط عن المنفرد وفعل اللاديني  
بعد فراغ الامام اداء يشبه القضاء باعتبار  
الزوم الاداء مع الامام حين تحرّم معه وقدايته  
ذلك حقيقة ولهذا لا يتغير فرضه بنية الاقامة  
في هذه الحالة كما لو صار قضاء محضاً بالفتوات  
ثم وجد المغير بخلاف المسبق لانه مؤثّر

الحمد لله رب العالمين

القضاء بصوم مقصود لانه لما انفصل لا اعتكاف  
عن صوم الوقت عاد شرطه الى الكمال الاصل لا  
لان القضاء وجب بسبب الخمر في الاداء المحض  
يؤذيه الانسان بوصفه على ما شرع مثل اداء  
الصلوة جماعة واما فعل الفرد فاداء فيه قصور  
الا يري ان الجهر ساقط عن المنفرد وفعل اللاديني  
بعد فراغ الامام اداء يشبه القضاء باعتبار  
الزوم الاداء مع الامام حين تحرّم معه وقدايته  
ذلك حقيقة ولهذا لا يتغير فرضه بنية الاقامة  
في هذه الحالة كما لو صار قضاء محضاً بالفتوات  
ثم وجد المغير بخلاف المسبق لانه مؤثّر

الحمد لله رب العالمين

[illegible]

فإنما يصلون به والقضاء نوعان قضاء بمثل معقول

کماندک بنا و مستاضع معقول کل الفدیه فی باب

[illegible]

النص في سق الشيم الفاني ورجاج العبير جاله بيت  
فان الغديت شعت خلفا من بصير  
عند المستمعي عطف على نور  
في الجاني الذي

بالنصر ولا نعقل بالمماثلة بين الصوم والقدرية

ولا بين الحج والنفقة لكنه يحظر ان يكون

مُعَلِّو كَلْبَعْلَةَ الْعَمَى وَالصَّلَاةَ نَظِيرُ الصَّوْمِ مِلْ أَحِبُّ

الصلوة

بأن يوصى الى القدية ١٢

القبول من الله وفضلا فقال محمد بن يحيى لريا

بحرية ان شاء الله كما اذا تطوع به الوارث في الصوم

ولا توجب التصرف بالساة لو بالقيمة باعتبار قيام

مقام التضحية بل باعتبار الخيال قيام التضحية

وَأَمَّا قَسَمٌ إِلَّا نَجَدَ الْمُجْرِمَ الْيَوْمَ

[illegible]

دولہ علیہ السلام  
دولت التصدیق و مولی النضیر  
و مولاته و اولادها

[illegible]

باعتبار احتمال كون التصديق اصلا لا باعتبار ادائه قايما مقام التصديق ظن غلطا  
في باب من مال وهذا له بعد الى المثل بعود الوقت  
وهذا قول ابو يوسف مبرح فحين ادرك الامام  
في العيد راكعا لم يكبر لانه غير قادر على مثل  
من عنده قربة لكننا نقول بان الركوع يشبه  
القيام فباعتبار هذه الشبهة لا يتحقق الفوات  
فيؤتى بها في الركوع احتياطا وهذه الاقسام  
كلها يتحقق في حقوق العباد فتسليم عيب  
العبد المصوب اداء كامل ورد مشغول  
بالدين او بالجناية تسبب كان في يد الغاصب  
اداء قاصر واذا امهر عبد الغير ثم اشتراه كان

لا يغنا عن غير الغنى بالحق  
 بل يغفر بالصوم  
 على المال بقدر ما يغني  
 فان زاد على ذلك فافاد  
 ويحب الصوم ويحب  
 المال



سنة والسير بالنامي لم ينقص اصل المال في دفع الاداء من النمار ١١٠٠ هـ  
سنة والسير بالنامي لم ينقص اصل المال في دفع الاداء من النمار ١١٠٠ هـ  
سنة والسير بالنامي لم ينقص اصل المال في دفع الاداء من النمار ١١٠٠ هـ

من كون عاقبة حيدة والقيح كانه من جعله عظيم عبادته  
الاضائية ليست قائمة بالذات والصفات  
من الحث الاساني زائدة على الصفات  
بالحسن قلنا به مع الوجود والذات  
والصفة لا تقوم بالصفة بل بغيرها الى  
منه صفات اضافية والصفات  
من كون عاقبة حيدة والقيح كانه من جعله عظيم عبادته  
الاضائية ليست قائمة بالذات والصفات  
من الحث الاساني زائدة على الصفات  
بالحسن قلنا به مع الوجود والذات  
والصفة لا تقوم بالصفة بل بغيرها الى

بثياب البذلة ولا يقع بها اليسر لانهما ليست  
بنظامية فلم يكن البقاء مفتقرا الى دوام شرط  
الوجوب **فصل** في تحفة الحسن للماموز  
المأمورة نوعان حسن لمعنى في عينه  
حسن لمعنى في غيره والذي حسن لمعنى في  
عينه نوعان ما كان المعنى في وضعة كالصلوة  
فانها تتادى بافعال واقرار وضعت للتعظيم  
والتعظيم حسن في نفسه الا ان يكون في غيره  
حينه او حاله وما التحق بالواسطة مما كان  
المعنى في وضعة كالزكاة والصوم والحج فان  
هذه الافعال بواسطة حاجة الفقير واشتهاء

من كون عاقبة حيدة والقيح كانه من جعله عظيم عبادته  
الاضائية ليست قائمة بالذات والصفات  
من الحث الاساني زائدة على الصفات  
بالحسن قلنا به مع الوجود والذات  
والصفة لا تقوم بالصفة بل بغيرها الى  
منه صفات اضافية والصفات  
من كون عاقبة حيدة والقيح كانه من جعله عظيم عبادته  
الاضائية ليست قائمة بالذات والصفات  
من الحث الاساني زائدة على الصفات  
بالحسن قلنا به مع الوجود والذات  
والصفة لا تقوم بالصفة بل بغيرها الى

من كون عاقبة حيدة والقيح كانه من جعله عظيم عبادته  
الاضائية ليست قائمة بالذات والصفات  
من الحث الاساني زائدة على الصفات  
بالحسن قلنا به مع الوجود والذات  
والصفة لا تقوم بالصفة بل بغيرها الى  
منه صفات اضافية والصفات  
من كون عاقبة حيدة والقيح كانه من جعله عظيم عبادته  
الاضائية ليست قائمة بالذات والصفات  
من الحث الاساني زائدة على الصفات  
بالحسن قلنا به مع الوجود والذات  
والصفة لا تقوم بالصفة بل بغيرها الى



في النفس شرف المكان تضمنت اغناء عباد الله  
وقهر عدوة وتعظيم شعائره فصارت حسنة  
من العبد للرب عزت قدرته بلا ثالث معني  
لكن هذه الوسائط ثابتة بخلق الله ثم مضت  
اليه وحكم هذين النوعين واحد وهو ان الوجوه  
متى ثبت لا يسقط الا بفعل الواجب او باعتدال  
ما يسقطه بعينه والذي حسن لمعني في غيره  
نوعان ما يحصل المعنى بعدة بفعل مقصود  
كالوضوء والسعي الى الجمعة وما يحصل المعنى  
بفعل المأمور به كالصلوة على الميت والجهاد واقعة  
الحريه فان ما فيه الحسن من قضاء

في النفس شرف المكان تضمنت اغناء عباد الله  
وقهر عدوة وتعظيم شعائره فصارت حسنة  
من العبد للرب عزت قدرته بلا ثالث معني  
لكن هذه الوسائط ثابتة بخلق الله ثم مضت  
اليه وحكم هذين النوعين واحد وهو ان الوجوه  
متى ثبت لا يسقط الا بفعل الواجب او باعتدال  
ما يسقطه بعينه والذي حسن لمعني في غيره  
نوعان ما يحصل المعنى بعدة بفعل مقصود  
كالوضوء والسعي الى الجمعة وما يحصل المعنى  
بفعل المأمور به كالصلوة على الميت والجهاد واقعة  
الحريه فان ما فيه الحسن من قضاء

في النفس شرف المكان تضمنت اغناء عباد الله  
وقهر عدوة وتعظيم شعائره فصارت حسنة  
من العبد للرب عزت قدرته بلا ثالث معني  
لكن هذه الوسائط ثابتة بخلق الله ثم مضت  
اليه وحكم هذين النوعين واحد وهو ان الوجوه  
متى ثبت لا يسقط الا بفعل الواجب او باعتدال  
ما يسقطه بعينه والذي حسن لمعني في غيره  
نوعان ما يحصل المعنى بعدة بفعل مقصود  
كالوضوء والسعي الى الجمعة وما يحصل المعنى  
بفعل المأمور به كالصلوة على الميت والجهاد واقعة  
الحريه فان ما فيه الحسن من قضاء

في النفس شرف المكان تضمنت اغناء عباد الله  
وقهر عدوة وتعظيم شعائره فصارت حسنة  
من العبد للرب عزت قدرته بلا ثالث معني  
لكن هذه الوسائط ثابتة بخلق الله ثم مضت  
اليه وحكم هذين النوعين واحد وهو ان الوجوه  
متى ثبت لا يسقط الا بفعل الواجب او باعتدال  
ما يسقطه بعينه والذي حسن لمعني في غيره  
نوعان ما يحصل المعنى بعدة بفعل مقصود  
كالوضوء والسعي الى الجمعة وما يحصل المعنى  
بفعل المأمور به كالصلوة على الميت والجهاد واقعة  
الحريه فان ما فيه الحسن من قضاء

في النفس شرف المكان تضمنت اغناء عباد الله  
وقهر عدوة وتعظيم شعائره فصارت حسنة  
من العبد للرب عزت قدرته بلا ثالث معني  
لكن هذه الوسائط ثابتة بخلق الله ثم مضت  
اليه وحكم هذين النوعين واحد وهو ان الوجوه  
متى ثبت لا يسقط الا بفعل الواجب او باعتدال  
ما يسقطه بعينه والذي حسن لمعني في غيره  
نوعان ما يحصل المعنى بعدة بفعل مقصود  
كالوضوء والسعي الى الجمعة وما يحصل المعنى  
بفعل المأمور به كالصلوة على الميت والجهاد واقعة  
الحريه فان ما فيه الحسن من قضاء

الشيخ في هذه الصور عيسى بن  
الشيخ في هذه الصور عيسى بن

[illegible][illegible][illegible]

لا بد ان يكون  
 باعنا كذا في  
 نزل في الشرح  
 على في الشرح  
 لا بد ان يكون  
 باعنا كذا في  
 نزل في الشرح  
 على في الشرح

المغصوبة والوطى في حالة الحيض وحكمه انه  
 يكون صحيحا مشتملا وما بعد النهي ولهذا قلنا  
 ان وطئها في حالة الحيض يجلها للزواج الاول  
 ويثبت به احصان الواطى وما اتصل به  
 المعنى وصفا كالبيع الفاسد وصوم يوم الحجر  
 والنهي عن الافعال الحسنة يقع على القسم  
 الاول والنهي عن الافعال الشرعية يقع على  
 القسم الاخير وقال الشافعي رحمه في البابين انه  
 ينصرف الى القسم الاول الا ان قيل لان النهي  
 في اقتضاء القيمة حقيقة كالامر في اقتضاء  
 الحسن فينصرف مطلقه الى الكامل منه

كان في الربا اذا اراد ان يقرضه  
 فغيره فخرج لا احد الساعات  
 فغيره فخرج لا احد الساعات  
 فغيره فخرج لا احد الساعات  
 فغيره فخرج لا احد الساعات

لان اصل ان يثبت  
 في ما يقتضاه النبي في اصف اليه النبي لا ينام يصفه  
 في ما يقتضاه النبي في اصف اليه النبي لا ينام يصفه

في ما يقتضاه النبي في اصف اليه النبي لا ينام يصفه  
 في ما يقتضاه النبي في اصف اليه النبي لا ينام يصفه





ای لایط ان صوم یوم النحر مشروح باصله ۱۱۶

[illegible]



وهو الذي ذكره في الأصل المذكور وهو ان الذي عن الالف قال انه

[illegible]

11

ذكر اوقات طلوع الشمس ودلوكها صحيح باصله  
 واسد بوضعه وهو انه منسوب الى الشيطان  
 كما جاءت به السنة الا ان اصل الصلوة  
 لا توجد بالوقت لانه طرفها لا معيارها وهي سبيلها  
 فصارت الصلوة فيه ناقصة لا فاسدة فقليل  
 لا يتاذى بها الكامل ويضمن بالشروع والصوم  
 يقوم بالوقت ويعرف به وان زاد الاثر فصار  
 فاسدا فله يضمن بالشروع ولا يلزم النكاح بغير  
 شهود لانه منفي لقوله عم لانكاح الا بشهود فكان  
 نسخا ولان النكاح شرع لملك ضروري لا يفضل  
 عن الحبل والتحريم يضاده بخلاف البيع لانه شرع

ذكر الوقت طلوع الشمس ودلوها صحيحه باصله  
فاسد بوضفه وهو انه منسوب الى الشيطان  
كما جاءت به السنة الا ان اصل الصلوة  
لا تؤخذ بالوقت لانه ظرفها لا معيارها وهو سببها  
فصار اصلها فيه ناقصة لا فاسدة فقل  
لا يتاى بها الكامل وضمن بالشروع والصلوة  
يقوم بالوقت ويعرف به وان زاد الاثر فصار  
فاسدا فلم يضمن بالشروع ولا يلزم النكاح بغيره  
شهودا لانه منفي لقوله عم لانكاح الا بشهود فكان  
ينسخا ولان النكاح شرع لملك ضروري لا ينفصل  
عن الحمل والتحريم بصادقه بخلاف البيع لانه شرع

بعد از آنکه در الحوائش آن همه الحوائش نزل دادی تا آنکه فالان الا حرام بشع بعد از الحقیق و بی بی الظلم و الظلم بی بی الکفارة و نکاح بر سر از من تروج امرای و رشاک مانع الیک از الرسول الیها حسنا فالما یغنی عن فیة فاحرمه بیست بمعناه علی غایت کن

[illegible]

الملك يكون قبيحا **٥١** لان الخبيثه  
باعتها الولد في الان الولد خلق من  
الاباين ليضاهي الى كوا صحتها كما ولدوا له  
لا صافه الى ان ياتيها كما ولدوا له  
نما نيت الخبيثه وانك على الخا  
اصا به بين الولي والمو  
الاباين

ولیس بود و موجب تکلامی در این باب  
ای حکم بود تکلامی در این باب  
بما حسب حق علی الباطل لا یرحم  
تشیع کرم شیعی علی الملک شیت کادرسا  
الدعایان فی الملک شیت کادرسا  
الخصم ان الذ

ان اى قايمة مقام الماء  
واحد وصف الحرة في حق ذلك  
خاصة في سقوط الحرة من ذلك  
وقال بعض المعتزلة في حق ذلك  
ان الماء في حق ذلك

وقال بعض المعتزلة في حق ذلك  
ان الماء في حق ذلك  
وقال بعض المعتزلة في حق ذلك  
ان الماء في حق ذلك

وقال بعض المعتزلة في حق ذلك  
ان الماء في حق ذلك  
وقال بعض المعتزلة في حق ذلك  
ان الماء في حق ذلك

ان التراب لما قام مقام الماء نظر الى كون الماء  
مطهرا وسقط عنه وصف التراب فذلك  
ههنا يهتد به وصف التراب بالحركة لقيامه مقام  
الماء يوصف بذلك في ايجاب حرمة المصاهرة  
فصل في حكم الامر والنهي في ضد ما  
نسبا اليه اختلف العلماء في ذلك والمختار  
عندنا ان الامر بالشئ يقتضي كراهة ضده  
لان يكون موجبا له او دللا عليه لانه ساكت  
عن غير ولكن يثبت به حرمة الضد ضرورة  
حكيم الامر والثابت بهذا الطريق يكون ثابتا  
بطريق الاقتضاء دون الدلالة فائدة هذا الفصل

ان التراب لما قام مقام الماء نظر الى كون الماء  
مطهرا وسقط عنه وصف التراب فذلك  
ههنا يهتد به وصف التراب بالحركة لقيامه مقام  
الماء يوصف بذلك في ايجاب حرمة المصاهرة  
فصل في حكم الامر والنهي في ضد ما  
نسبا اليه اختلف العلماء في ذلك والمختار  
عندنا ان الامر بالشئ يقتضي كراهة ضده  
لان يكون موجبا له او دللا عليه لانه ساكت  
عن غير ولكن يثبت به حرمة الضد ضرورة  
حكيم الامر والثابت بهذا الطريق يكون ثابتا  
بطريق الاقتضاء دون الدلالة فائدة هذا الفصل

الامر والنهي في حق ذلك  
ان الماء في حق ذلك  
وقال بعض المعتزلة في حق ذلك  
ان الماء في حق ذلك

ان الماء في حق ذلك  
وقال بعض المعتزلة في حق ذلك  
ان الماء في حق ذلك  
وقال بعض المعتزلة في حق ذلك

عده ای از المپیست اشتغال به امور سیاسی

سہ ای لادو اڈھڑو سہ اس سہ لکھا کج طرح البیت صفاف الی یقین جح البیت اعده ای شرم و حور رها صافی دمی الایام کزکرتیب هوم و کم اللیلۃ ۱۲ م  
سپهر و افغان یقین

ان المحرم لما لم يكن مقصودا بالامر لم يعتد لا من حيث انه يفوت الامر فاذا لم يفوته كان مكرها كالامر بالقيام ليس ينهي عن القعود قصد حتى اذا قعد ثم قام لا تفسد صلواته ولكنه يكره وعلى هذا القول يحتمل ان يكون مقتضيا في نفسه صفة اثباتية تكون في القوة كالوجوب ولهذا قلنا ان المحرم لما نهى عن ليس محيط كان من

فصل

في بيان أسباب الشرايع اعلم ان اصول  
الدين وفروعه مشروعة بأسباب جعلها  
الشرع أسبابا لوقاها كالبحر بالبيت والصوم

[illegible]

سبب لانه  
و چون بگيرد بشكردن واليه  
و سبب التنازع و ان داخله  
في ان الديار التي كالايام في السبعين  
اولا و الاي الاول و سبب الامام  
نفاضة ابو زيد في السبعين  
سأسي و صا اى كاجل  
المنطقا البديت خان كدند  
سبب و سبب  
و تعالى و سبب  
و الا خلاصه  
و سبب و سبب  
و سبب و سبب

نقل الخطر من غير ضمان  
والصوم والعبادة والوقوف والصلوة  
على النيات في غير سبب لا ينفذ  
بالخطر والاداءات من سبب  
الافطار وما لا ينفذ من سبب  
على فعل نفسه الذي ينفذ  
على الصوم والعبادة والوقوف والصلوة  
على النيات في غير سبب لا ينفذ  
بالخطر والاداءات من سبب

بالشهر والصلوة باوقاتهما والعقوبات باسبابها  
والكفارة التي هي دائرة بين العباداة والعقوبة  
بما يضاف اليه من سبب متروك بين الخطر  
والا بالخطرة والمعاملات بتعلق البقاء المقدور  
بتعاطيها والاميان بالايان الدالة على حدوث  
العالم وانما الامر لا يرام اداء ما وجب علينا  
بسببه السابق كالبيع يجب به الثمن ثم يطالب  
بالاداء ودلالة هذا الاصل اجماعهم على وجوب  
الصلوة على النائم والمجنون والمغنى عليه  
اذا لم يزد المجنون والاعفاء على يوم وليلة وانما  
يعرف السبب بسببه الحكم اليه وتعلقه به

والتعويض من سبب الخطر  
سبب الخطر والاداءات من سبب  
نقل الخطر من غير ضمان  
والصوم والعبادة والوقوف والصلوة  
على النيات في غير سبب لا ينفذ  
بالخطر والاداءات من سبب  
على فعل نفسه الذي ينفذ  
على الصوم والعبادة والوقوف والصلوة  
على النيات في غير سبب لا ينفذ  
بالخطر والاداءات من سبب

العبادات بالخطاب لا عبره لان الوجوب لا يستفاد الا بالامر وهو جواب عما سبق لما ثبت الوجوب بالاسباب في حقت فانما مدة الامر







في ثبوتها ولا يظن ان يكون ما ذكره من الوجوه  
 في ثبوتها ولا يظن ان يكون ما ذكره من الوجوه  
 في ثبوتها ولا يظن ان يكون ما ذكره من الوجوه  
 في ثبوتها ولا يظن ان يكون ما ذكره من الوجوه

في ثبوتها ولا يظن ان يكون ما ذكره من الوجوه  
 في ثبوتها ولا يظن ان يكون ما ذكره من الوجوه  
 في ثبوتها ولا يظن ان يكون ما ذكره من الوجوه  
 في ثبوتها ولا يظن ان يكون ما ذكره من الوجوه

**بلا عذر والواجب ما ثبت وجوبه بذكر فيه**  
**شبهه وحكمه الزوم عمل بالبدن لاعلميا على**  
**اليقين حتى لا يكفر جاحدا ويفسق تاشركه اذا**  
**استخف باخبار الاحاد فاما مبتولا فلا والسنة**  
**الطريقة المسبوكة في الدين وحكمها ان يطالب**  
**المراء باقامتها من غير فراض ولا وجوب لانها**  
**طريقة امرنا باحسانها فيستحق اللائمة بتركها**  
**والسنة نوعان سنة الهدى وتاركها**  
**يستوجب اساءة وكرهية والزوائد وتاركها**  
**لا يستوجب اساءة وكرهية كسيرة النبي عم**  
**في قيامه وقعوده ولباسه وعلى هذا يخرج**

في ثبوتها ولا يظن ان يكون ما ذكره من الوجوه  
 في ثبوتها ولا يظن ان يكون ما ذكره من الوجوه  
 في ثبوتها ولا يظن ان يكون ما ذكره من الوجوه  
 في ثبوتها ولا يظن ان يكون ما ذكره من الوجوه

في ثبوتها ولا يظن ان يكون ما ذكره من الوجوه

في ثبوتها ولا يظن ان يكون ما ذكره من الوجوه

في ثبوتها ولا يظن ان يكون ما ذكره من الوجوه

في ثبوتها ولا يظن ان يكون ما ذكره من الوجوه  
 في ثبوتها ولا يظن ان يكون ما ذكره من الوجوه  
 في ثبوتها ولا يظن ان يكون ما ذكره من الوجوه  
 في ثبوتها ولا يظن ان يكون ما ذكره من الوجوه







السلم حتى كانت العينة في المسلم فيه مفسدة  
للعقد وكذلك الخمر والميتة سقط حرمتها في  
حق المكر والمضطر أصيلا للاستثناء حتى لا يسعها  
الضيق منها وكذلك الرجل سقط غسله في مدة المسح  
أصلا لعدم سرية الحدث إليه وكذلك قصر  
الصلوة في حق المسافر رخصة إسقاط عندنا  
وهذا قلنا أن ظهر للمسافر وفجره سواء لا يجتمع  
الزيادة عليه وإنما جعلنا إسقاطا محضاً استدلوا  
بدليل الرخصة ومعناها أما الدليل فما روى عن عمر  
أنه قال انقصر الصلوة ونحن امنون فقال النبي ص  
هذه صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقة

في الصلاة في حق المسافر رخصة إسقاط عندنا  
وهذا قلنا أن ظهر للمسافر وفجره سواء لا يجتمع  
الزيادة عليه وإنما جعلنا إسقاطا محضاً استدلوا  
بدليل الرخصة ومعناها أما الدليل فما روى عن عمر  
أنه قال انقصر الصلوة ونحن امنون فقال النبي ص  
هذه صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقة  
في الصلاة في حق المسافر رخصة إسقاط عندنا  
وهذا قلنا أن ظهر للمسافر وفجره سواء لا يجتمع  
الزيادة عليه وإنما جعلنا إسقاطا محضاً استدلوا  
بدليل الرخصة ومعناها أما الدليل فما روى عن عمر  
أنه قال انقصر الصلوة ونحن امنون فقال النبي ص  
هذه صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقة

في الصلاة في حق المسافر رخصة إسقاط عندنا  
وهذا قلنا أن ظهر للمسافر وفجره سواء لا يجتمع  
الزيادة عليه وإنما جعلنا إسقاطا محضاً استدلوا  
بدليل الرخصة ومعناها أما الدليل فما روى عن عمر  
أنه قال انقصر الصلوة ونحن امنون فقال النبي ص  
هذه صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقة

في الصلاة في حق المسافر رخصة إسقاط عندنا  
وهذا قلنا أن ظهر للمسافر وفجره سواء لا يجتمع  
الزيادة عليه وإنما جعلنا إسقاطا محضاً استدلوا  
بدليل الرخصة ومعناها أما الدليل فما روى عن عمر  
أنه قال انقصر الصلوة ونحن امنون فقال النبي ص  
هذه صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقة









في المنزلة المرسلة من شيخنا كبريائه في غير المراسيل من غير ان يورد فيها ما يشاء

في المنزلة المرسلة من شيخنا كبريائه في غير المراسيل من غير ان يورد فيها ما يشاء

مراسيل من دون هؤلاء فقد اختلف فيه الا  
ان يروى الثقات مرسله كما رووا مسنده مثل  
ارسال محمد بن الحسن وامثاله وقال المشايخ  
لا اقبل الا مراسيل سعيد بن المسيب فان  
تبعها فوجدتها مسندة والمسند اقسام للمؤثر  
وهو ما يرويه قوم لا يحصي عددهم ولا يتوهم  
نواطهم على الكذب لكثرةهم وعدالتهم  
تباين اماكنهم ويروم هذا الحد الى ان يتصل  
بمرسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك مثل نقل القرآن و  
الصلوات الخمس واعداد الركعات ومقادير  
الزكوات وما اشبه ذلك وانه يوجب علم

في المنزلة المرسلة من شيخنا كبريائه في غير المراسيل من غير ان يورد فيها ما يشاء

في المنزلة المرسلة من شيخنا كبريائه في غير المراسيل من غير ان يورد فيها ما يشاء

البقعة بمنزلة النعمان عتيا صريرا والمشهد  
 له علماء بيقين "يقين" على ما يقيننا كلمة  
 وهو ما كان من الاحاد في الاصل من انست  
 خصاير يتقبله قوم لا يتقوا هم قواظم على  
 الكذب وهم القرن الثاني ومن بعدهم واولئك  
 قوم ثقاة ائمة لا يتهمون فصار بشهادتهم  
 وتصديقهم بمنزلة المتواتر حتى قال الجصاص  
 انه احد قسمي المتواتر وقال ابن ابان يضل جاحد  
 ولا يكفر وهو الصحيح عندنا لان المشهور بشهادة  
 السلف صار حجة للعقل به بمنزلة المتواتر  
 فصحت الزيادة به على كتاب الله تعالى وهو نسخ  
 عندنا وذلك مثل زيادة الرحمة والمهجة على الخفين

ما قيل في البقعة من النعمان عتيا صريرا والمشهد له علماء بيقين "يقين" على ما يقيننا كلمة وهو ما كان من الاحاد في الاصل من انست خصاير يتقبله قوم لا يتقوا هم قواظم على الكذب وهم القرن الثاني ومن بعدهم واولئك قوم ثقاة ائمة لا يتهمون فصار بشهادتهم وتصديقهم بمنزلة المتواتر حتى قال الجصاص انه احد قسمي المتواتر وقال ابن ابان يضل جاحد ولا يكفر وهو الصحيح عندنا لان المشهور بشهادة السلف صار حجة للعقل به بمنزلة المتواتر فصحت الزيادة به على كتاب الله تعالى وهو نسخ عندنا وذلك مثل زيادة الرحمة والمهجة على الخفين

اصل خبر الواحد اذا ثبت علمه  
 راجحا على خبر الواحد اذا ثبت علمه  
 وقال سيبويه ان بيان ان خبره  
 دون المتواتر دون الا حاد حتى يجوز ان يكون  
 التي يماثلون في نسخ وان لم يكن صحيحا  
 هذه فالتواتر لا يخطئ كونه في الواقع  
 فيثبت كونه في الواقع فيثبت كونه في الواقع  
 دون المتواتر في الواقع فيثبت كونه في الواقع  
 اي بالمشهور لا سيما في الواقع فيثبت كونه في الواقع  
 على الجليل لان المتواتر في الواقع فيثبت كونه في الواقع  
 من اعلم ان الزيادة بيان من وجع  
 فنقول لو كانت الزيادة بيان من وجع  
 الزيادة بالمتواتر في الواقع فيثبت كونه في الواقع  
 نسخا عن المتواتر في الواقع فيثبت كونه في الواقع  
 الزيادة بيان من وجع حوزها بالمشهور  
 لانه بمنزلة المتواتر دون الا حاد  
 على عطف على الرجح ان الزيادة  
 على الفصل ان الكتاب او جيب  
 غسل الرجلين وثبت بالبحر المشهور  
 المسح زيادة عطف وهو حديث مفيدة  
 بل لثبته وخبره على السلام يسح  
 المقسم يوما ويلة والمسافر ثلاثة ايام  
 ليا اليها وهو حديث مشهور

من كان له علم بيقين "يقين" على ما يقيننا كلمة

من كان له علم بيقين "يقين" على ما يقيننا كلمة

والصبي والمعنة والذي اشتدت عقله خلة  
من كان قليل

[illegible]

منه فان فقدت الميزان الى الحسن لم ينقص من ثقله كما انكم من صبيحة يخرج بظلمته شمساً لا يدركها ظل البائع ثم يرد على الناس ما لا اوقف عليه فاقب السبب الذي هو المبلغ مقام السبب بالعلم بجهلهم

البيع من النسخ يتبادر فاني البيع الذي هو ملكة العقل فاني شيعي ١١

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسى بن جعفر عليه السلام في الدنيا  
والموتى من آل بيته عليهم السلام  
في الآخرة من نور محمد وآل محمد  
عليهم السلام في الدنيا والآخرة  
من نور محمد وآل محمد عليهم السلام



اختار من باب القضاة فان القاضي اذا قضى بشهادة المستور جاز ان يقول بغيره  
 المستور هو من لا يعرفه القاضي ولا يعرفه غيره من القضاة  
 المستور هو من لا يعرفه القاضي ولا يعرفه غيره من القضاة  
 المستور هو من لا يعرفه القاضي ولا يعرفه غيره من القضاة

مسامحة او مجازفة والمستور كالفاسق لا  
 يكون خبره حجة في باب الحديث ما لم يظهر  
 عدالة الا في الصدر الاول على مائتين وروى  
 الحسن عن اخيه رضى الله عنه انه مثل العدل فيما خبر  
 عن نجاسة الماء وذكر في كتاب الاستحسان  
 انه مثل الفاسق فيه وهو الصحيح وقال محمد  
 في القياس نجاسة الماء انه يحكم السامع راية  
 فان وقع في قلبه انه صادق يتييم من غير اراقبة  
 الماء فان اراق و يتييم فهو حوط للتيمم وفي خبر  
 الكافر والصبي والمعتوه اذا وقع في قلب السامع  
 صدقهم بنجاسة الماء يتوضأ ولا يتييم فان اراق

اي مسامحة والمستور كالفاسق لا يكون خبره حجة في باب الحديث ما لم يظهر عدالة الا في الصدر الاول على مائتين وروى الحسن عن اخيه رضى الله عنه انه مثل العدل فيما خبر عن نجاسة الماء وذكر في كتاب الاستحسان انه مثل الفاسق فيه وهو الصحيح وقال محمد في القياس نجاسة الماء انه يحكم السامع راية فان وقع في قلبه انه صادق يتييم من غير اراقبة الماء فان اراق و يتييم فهو حوط للتيمم وفي خبر الكافر والصبي والمعتوه اذا وقع في قلب السامع صدقهم بنجاسة الماء يتوضأ ولا يتييم فان اراق

كذلك الصبي والمعتوه عند عامة المشايخ لانهم لا يوجبون الاغسال في غيرهما  
 لان موجب ما خبر به لم يثبت له عند عامة المشايخ لانهم لا يوجبون الاغسال في غيرهما  
 صارا لما على الغيرة لانهم لا يوجبون الاغسال في غيرهما  
 لانهم لا يوجبون الاغسال في غيرهما لانهم لا يوجبون الاغسال في غيرهما

سنة ابي نعيم

فقال ان ذلك امر خاص به، وجميع سكانه الا انهم من حيث انهم جل على في سبيلهم وليس الا انهم من حيث ان الوكيل معروف في حقهم يشهدوا به

الماء ثم يقيم فهو افضل وفي المعاملات التي تنفك

عن معنى الالتزام كالإكالات والمضاربات

والاذن في التامة بعد ختم

[illegible]

الشيخ محمد بن عبد الله بن أحمد بن حنبل

الانسان فليما يجد المستجمع لملك الشرط

الى وكيله او غلامه ولا دليل مع السامع يعمل به

سرى هذا الخبر وان اعتبر هذه الشرايط

ليترجم جهة الصادق في الخبر فيصير ان يكون ملزما

وذلك بما يتعلق به اللزوم فشرطها في أمر الدين

دُونَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الزُّرْمُ مِنَ الْمَعَامَلَاتِ وَأَنْصَحُكُمْ

اعتبر خبر الفاسق في حال الطعام وجمته

نہ سہا بن قمار القاسم ہذا الضمان لخلال ورجل اوفیٰ ہذا الما لظاہر اوجس کا

[illegible][illegible]

العمل بالاصل فكلما  
التجوى هناك لا يوم  
الصبيان والفتيان  
منهم من كان له  
والصالحين وفيه  
واحد عشر

والصالحين والذين هم على صراط مستقيم

تقريب  
بين القاصدين  
في هذا الموضع

فقد وجد في نسخة بخطه رحمه الله

تغییر شکل منحنی



الحديث يعني ليس من مقتضى ما يقتضيه  
الناس على ما يقتضيه من مقتضى ما يقتضيه  
الفسق من مقتضى ما يقتضيه من مقتضى ما يقتضيه  
التحري من مقتضى ما يقتضيه من مقتضى ما يقتضيه  
الفسق من مقتضى ما يقتضيه من مقتضى ما يقتضيه  
التحري من مقتضى ما يقتضيه من مقتضى ما يقتضيه

طهارة الماء ونجاسته اذا تأيد باكثر الراي  
لان ذلك امر خاص لا يستقيم تلقبه من  
جهة العدول فوجب التحري في خبره للضرورة  
وكونه مع الفسق اهلا للشهادة وانتفاء  
التهمة حيث يلزمه بخبر ما يلزم غيره  
الا ان هذه الضرورة غير ملزمة لان العمل  
بالاصل ممكن وهوان الماء طاهر في الاصل  
فلم يجعل الفسق هذرا ولا ضرورة في المصير  
الى روايته في امور الدين اصلا لان العدول  
من الرواة كثرة وبهم غلبة فلا يصار اليه  
بالتحري واما صاحب الهوى فالمنه يتحذر

نجات الامور الدينية كما لا يقبل خبره  
من امور الدين كما لا يقبل خبره  
والصحيح ان الفاسق من مقتضى ما يقتضيه  
والصحيح ان الفاسق من مقتضى ما يقتضيه  
والصحيح ان الفاسق من مقتضى ما يقتضيه  
والصحيح ان الفاسق من مقتضى ما يقتضيه  
والصحيح ان الفاسق من مقتضى ما يقتضيه  
والصحيح ان الفاسق من مقتضى ما يقتضيه

الحديث يعني ليس من مقتضى ما يقتضيه

وهو السراج والاشاعرة كالنكاحات  
مسلان النفس الى ما فيه اذن الاشاعرة  
والماكولات المباحة من البردوي ان  
عازله صدر الاسلام البردوي ان  
الهي الكان من لا يكره في الكان من  
وضع الاحاديث على النبي صلى الله عليه  
وانه يوجب انه وضع الاحاديث على النبي  
يعتقدون وضع الاحاديث على النبي  
والترتيب على النبي صلى الله عليه  
من يفتقد وضع الاحاديث على النبي  
على كونه من مقتضى ما يقتضيه

[illegible]

عند مخالفة القياس فان الموت عندنا كالموت في الدنيا لا يمتنع بقاء الجسد في الدنيا بل يمتنع بقاء النفس في الدنيا لان النفس لا تلبس الجسد الا في الدنيا

فان وافق حديثه القياس عمل به وان خالفه لم يترك الا للضرورة وان قيل ادب الراجح

وذلك مثل حديث ابي هريرة رضي الله عنه في المصطرة و

ان كان الراوي مجهول لا يعرف الا بحديث رواه

او مجديين مثل وابصة بن معبد وسليمان بن

الحقيق فان روى عنه السلف وشهدوا بصحة

او سكتوا عن الطعن صار حديثه مثل حديث

المعروف وان اختلف فيه مع نقل الثقات

عنه فذلك عندنا وان لم يظهر من السلف

الا رد لم يقبل حديثه وصار مستنكرا وان كان

عند مخالفة القياس فان الموت عندنا كالموت في الدنيا لا يمتنع بقاء الجسد في الدنيا بل يمتنع بقاء النفس في الدنيا لان النفس لا تلبس الجسد الا في الدنيا

عند مخالفة القياس فان الموت عندنا كالموت في الدنيا لا يمتنع بقاء الجسد في الدنيا بل يمتنع بقاء النفس في الدنيا لان النفس لا تلبس الجسد الا في الدنيا

عند مخالفة القياس فان الموت عندنا كالموت في الدنيا لا يمتنع بقاء الجسد في الدنيا بل يمتنع بقاء النفس في الدنيا لان النفس لا تلبس الجسد الا في الدنيا

عند مخالفة القياس فان الموت عندنا كالموت في الدنيا لا يمتنع بقاء الجسد في الدنيا بل يمتنع بقاء النفس في الدنيا لان النفس لا تلبس الجسد الا في الدنيا

عند مخالفة القياس فان الموت عندنا كالموت في الدنيا لا يمتنع بقاء الجسد في الدنيا بل يمتنع بقاء النفس في الدنيا لان النفس لا تلبس الجسد الا في الدنيا

عند مخالفة القياس فان الموت عندنا كالموت في الدنيا لا يمتنع بقاء الجسد في الدنيا بل يمتنع بقاء النفس في الدنيا لان النفس لا تلبس الجسد الا في الدنيا

عند مخالفة القياس فان الموت عندنا كالموت في الدنيا لا يمتنع بقاء الجسد في الدنيا بل يمتنع بقاء النفس في الدنيا لان النفس لا تلبس الجسد الا في الدنيا

عند مخالفة القياس فان الموت عندنا كالموت في الدنيا لا يمتنع بقاء الجسد في الدنيا بل يمتنع بقاء النفس في الدنيا لان النفس لا تلبس الجسد الا في الدنيا

في ظاهر حديثه في السلف ولم يقابل برده ولا قبوله  
لم يجب العمل به لكن العمل به جائز لان العدالة  
اصل في ذلك الزمان حتى ان رواية مثل هذا  
المجهول في زماننا لا يحل العمل به لظهور  
الفسق فصار المتواتر يوجب علم اليقين والكشور  
علم الطمانينة وخبر الواحد علم غالب الرأي و  
المستتر منه يفيد الظن وان الظن لا يفتي  
من الحق شيئا والمستتر منه في خبر الجواز للعمل  
به دون الوجوب ويسقط العمل بالحديث  
اذا ظهر مخالفته قوله او عاين الراوي بعد الرواية  
ومن غير من ائمة الصحابة والحديث ظاهر



لا يحتل الحنفية عليه ويحمل على الانساخت واختلف  
 فيما اذا انكره المروزي عنه قال بعضهم يسقط  
 العمل به وهو الاشبه وقد قيل ان هذا قول  
 ابي يوسف خلافا لمحمد وهو فرع اختلافهما  
 في شاهدين شهدا على القاضى بقضية وهو  
 لا يذكرهما قال ابو يوسف لا يقبل وقال محمد  
 يقبل والطعن المبهم لا يوجب جرحا في الراوى  
 كما لا يوجب في الشاهد ولا يمتنع العمل به الا  
 اذا وقع مفسر بما هو جرح متيق عليه ممن  
 اشتهر بالنصيحة والاتقان دون التعصب  
 والعداوة من ائمة الحديث

**فصل**

في بيان قوة من ائمة الحديث

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

[illegible]

كما في سُور الجبار لما تعارضت الدلائل ولم يصل  
كل ما هو موافق لما في السور كالشعر الذي ثبت في سور  
الحاراد وخصوصاً الذي لا يثبت في سور الحاراد  
القياس شاهد لأنه لا يصلح لنصب الحكم ابتداءً  
قيل ان الماء عرف طاهر في الاصل فلا يتنجس  
بالتعارض ولم يزد فيه الحديث فوجب ضم التعميم  
اليه وسعى مشكلاً وأما اذا وقع التعارض بين  
القياسين لم يسقط بالتعارض يجب العمل بالحال  
بل يعمل المجتهد بايهما شاء بشهادة قلبه لأن  
القياس حجة يعمل به اصاب المجتهد الحق به او  
اخطأ فكان العمل باحدنا وهى حجة اطمان قلبه  
اليهم بنور الفراسة اولى من العمل بالحال في التعارض  
انما يتحقق بين المجتدين بايجاب كل واحد منهما





بإمكان المحققين في هذا العلم أن يكتفوا بالكلام بقطع احتمال الجواز وسهولة الكلام في حجج الشرع والشافعية حقيقة هو أنه قد  
 لا يمكن أن يكون المحققين في هذا العلم أن يكتفوا بالكلام بقطع احتمال الجواز وسهولة الكلام في حجج الشرع والشافعية حقيقة هو أنه قد  
 لا يمكن أن يكون المحققين في هذا العلم أن يكتفوا بالكلام بقطع احتمال الجواز وسهولة الكلام في حجج الشرع والشافعية حقيقة هو أنه قد

ففيها وعند ذلك يجب العمل بالأصل ومن  
 الناس من يرجح بفضل عدد الرواة لأن القليل  
 إليه أميل وبالدكوة والحزبية في العدد دون  
 الأفراد لأن به تتم الحجة في العدد واستبدال  
 بمسائل المسائل لأن هذا متروك بإجماع السلف  
 وهذه الحجج مجتمعة تحتل البيان وهذا

### باب البيان

بيان تقرير وبيان تفسير وبيان تعبير  
 وبيان تبديل وبيان خبر وبيان أما بيان  
 التقرير فهو تأكيد الكلام بما يقطع  
 والخصوص فيصير موضوعا ومفصلا وكذلك

البيان في هذا العلم أن يكتفوا بالكلام بقطع احتمال الجواز وسهولة الكلام في حجج الشرع والشافعية حقيقة هو أنه قد  
 لا يمكن أن يكون المحققين في هذا العلم أن يكتفوا بالكلام بقطع احتمال الجواز وسهولة الكلام في حجج الشرع والشافعية حقيقة هو أنه قد  
 لا يمكن أن يكون المحققين في هذا العلم أن يكتفوا بالكلام بقطع احتمال الجواز وسهولة الكلام في حجج الشرع والشافعية حقيقة هو أنه قد

البيان في هذا العلم أن يكتفوا بالكلام بقطع احتمال الجواز وسهولة الكلام في حجج الشرع والشافعية حقيقة هو أنه قد  
 لا يمكن أن يكون المحققين في هذا العلم أن يكتفوا بالكلام بقطع احتمال الجواز وسهولة الكلام في حجج الشرع والشافعية حقيقة هو أنه قد  
 لا يمكن أن يكون المحققين في هذا العلم أن يكتفوا بالكلام بقطع احتمال الجواز وسهولة الكلام في حجج الشرع والشافعية حقيقة هو أنه قد



[illegible]

بيان التفسير وهو بيان الجمل والمشتك فاما  
بيان التفسير نحو التعليق والاستثناء فانها  
يصح بشرط الوضوح واختلف في خصوص العموم  
فغندنا لا يقع ميترا خيا وعند الشافعي يجوز  
فيه التراخي وهذا بناء على ان العموم مثل الخصوص  
فغندنا في ايجاب الحكم قطعا وبعد الخصوص لا  
يبقى القطع فكان تغييرا من القطع الى الاحتمال فيقتضي  
بشرط الوصل وعلى هذا قال علماءنا فيمن  
اوصى بخلقة لا انسان وبالفض منه لا خرم من  
ان الثاني يكون خصوصا للاول ويكون الفض  
للثاني وان فضل لم يكن خصوصا للاول بل صار

[illegible][illegible]

لأنه لا يجوز أن يكون المخصص لم يخل بحسب العام من الاستدراك فليكن لنا اعتقاداً أنه يجب قطعاً في بعض أفرادها وعدمه في بعضها وهذا ما يقتضيه ظاهر  
البرهان الحقيقي أيضاً ودرست في بعض نسخ أصول الفقه أن اليوم قد يطلق على لفظ وإن لم يكن جاعلاً تعدده باعتبار اعتبار جميع أفرادها حالاً شريطة أن يكون شيئاً واحداً

[illegible]

عبدالله بن عبدالمطلب

والتكلم من الانفاق فضاها  
كلوا ما احدا ولا على  
وتمسكوا بالاعلى  
الحكم بطريق المعافاة  
ففي الاصل لان ذلك  
عند الكلام واحدا  
والواحد والآخر  
الاثبات فلهذا

لأن الاستثناء حارضة في المكمل خاصة فتق  
عاما فيما وراءه وقلنا هذا الاستثناء لما لم يكن  
الصدر عامما في الأحوال وذلك لا يصلح لأن في  
المقدر حتما صحابنا به بقوله ثم فليث فيه  
ألف سنة الأخمسين عاما فالخمس تقرر  
للعدد المثبت بالالف لا لحكمه ثم بقاء العدد  
لأن الألف متى بقيت ألفا لم تصل اسمها دونها  
بمخلاف العام كاسم المشركين إذا خض منه نوع  
كان الاسم واقعا على الباقي بلا دخل ثم الاستثناء  
نوعان متصل وهو الأصل وتفسيره ما ذكرنا  
منفصل وهو ما لا يصلح استخراجا من الأول لأن



[illegible]

الحاجة الى البيان يدل على البيان مثل سكوت

الصحابه عن تقويم منفعة البدن في ولد المغفور

وَمِنْهُ مَا يَشْتِ ضَرْوَةٌ دَفْعُ الْغَرْمِ مَا يَكُونُ

الشرفه وسكنت الى

فانزلون في الجاهلية وبعثوا فيهم  
الانسان بيان الضرورة لا خلاف في ان  
الاصلي بيننا وبين المشركين

وکیسری و ما یبیت بصره و لک در کلام  
سیف علیهم السلام و انما الخلف المستی

مثل قوله تعالى فمن قال له على مائة و

درهم او مائة وقفين حطة ان العطف جعل

بيان الأول وقال الشافعي رحمه القول قوله في بيان

المائة كما قال له على مائة وثلاثين قلنا ان حذف

المعطوف عليه متعارف ضروري وكثرة العدد

و طول الكلام وذلك فما يثبت وجوبه في الذمة

بدر المعتمد بن عباس بن الفضل بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

الاول بالاجماع

ساعات في الثاني

في بعض النسخ اصل العقد شمس الامم كذا بان نظيره قوله تعالى تدرعون سبع سنين واما قوله ثم تستوفون داركم ثلاث ايام واما قوله ثم تستوفون داركم ثلاث ايام واما قوله ثم تستوفون داركم ثلاث ايام

في بعض النسخ اصل العقد شمس الامم كذا بان نظيره قوله تعالى تدرعون سبع سنين واما قوله ثم تستوفون داركم ثلاث ايام واما قوله ثم تستوفون داركم ثلاث ايام واما قوله ثم تستوفون داركم ثلاث ايام

في عامة المعاملات كالمكيل والموزون دون  
النسياب فانها لا تثبت في الذمة الا بطريق خاص

باب بيان التبديل وهو النسخ

النسخ في حق صاحب الشرع بيان لمدة الحكم المطلق

الذي كان معلوما عند الله تعالى لانه تعالى

اطلقه فصار ظاهرة البقاء في حق البشر فكان

تبديل في حقنا بيانا محض في حق صاحب

الشرع وهو كالقتل فانه بيان محض للاجل في

حق صاحب الشرع تغيير وتبديل في حق القاتل

ومحل النسخ حكم يكون في نفسه محتملا للوجود والعدم

ولم يلحق به ملبس في النسخ من موقوت او تائب

في بعض النسخ اصل العقد شمس الامم كذا بان نظيره قوله تعالى تدرعون سبع سنين واما قوله ثم تستوفون داركم ثلاث ايام واما قوله ثم تستوفون داركم ثلاث ايام واما قوله ثم تستوفون داركم ثلاث ايام

في بعض النسخ اصل العقد شمس الامم كذا بان نظيره قوله تعالى تدرعون سبع سنين واما قوله ثم تستوفون داركم ثلاث ايام واما قوله ثم تستوفون داركم ثلاث ايام واما قوله ثم تستوفون داركم ثلاث ايام





9. 2

مُدْرَجَةٌ إِلَى الطَّعْنِ وَأَنَا نَقِلُ النِّسْخَ بَيَانِ مَدِيَّةٍ

الحكم وجائز الرسول عم بيان مدة حكم الكتاب

فقد بعث مبينا و جازان يتولى الله تعالى

بیان ما اجرے علی لسان رسوله و بجوز نسخ التذکرہ

والحكم جميعا ويجوز نسخ أحدهما دون الآخر

لأن للنظم حكيمين تجواز الصلوة وما هو قاص

بمعنی ضیعتہ وکل واحد منها مقصود بنفسہ

فاحتمل بيان المدة والوقت والزيادة على النص

لَسْمُ عُنْدَنَا خُلُقًا لِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَأَنَّهُ بِالزِّيَادَةِ

يَصِيرُ أَصْلُ الْمَشْرُوعِ بَعْضُ الْحَقِّ وَمَا لِلْبَعْضِ

حکیم الوجود فیما یحب حقاً لله تعالی لانہ

[illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

[illegible]

مجلس السبعين

في كتابه في تفسيره

انما هو من القرآن علقا فلو كان  
 لا يقبل الوصف بالثبوت حتى ان المظاهر اذا  
 مرض بعد ما صام شهرا فاطم ثلاثين  
 مسكينا لم يجزه فكانت الزيادة نسخا من حيث  
 المعنى ولهذا لم يجعل علوا نابرهم الله فمراة  
 الفاتحة مركبا في الصلوة بخبر الواحد لانه  
 زيادة على النص واما زيادة النفي فمراة  
 زيادة البكر وزيادة الطهارة شرط في طواف  
 الزيادة وزيادة صفة الامانة في رتبة الكفارة بخبر  
 الواحد والقياس والذي يتصل بالسنة افعال  
 رسول الله عليه السلام وهي اربعة اقسام  
 مباحة ومستحب وواجب وفرض وفيها قسم

لا يقبل الوصف بالثبوت حتى ان المظاهر اذا  
 مرض بعد ما صام شهرا فاطم ثلاثين  
 مسكينا لم يجزه فكانت الزيادة نسخا من حيث  
 المعنى ولهذا لم يجعل علوا نابرهم الله فمراة  
 الفاتحة مركبا في الصلوة بخبر الواحد لانه  
 زيادة على النص واما زيادة النفي فمراة  
 زيادة البكر وزيادة الطهارة شرط في طواف  
 الزيادة وزيادة صفة الامانة في رتبة الكفارة بخبر  
 الواحد والقياس والذي يتصل بالسنة افعال  
 رسول الله عليه السلام وهي اربعة اقسام  
 مباحة ومستحب وواجب وفرض وفيها قسم

بما ثبت في الحديث من ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال لا يقبل الوصف بالثبوت حتى ان المظاهر اذا  
 مرض بعد ما صام شهرا فاطم ثلاثين  
 مسكينا لم يجزه فكانت الزيادة نسخا من حيث  
 المعنى ولهذا لم يجعل علوا نابرهم الله فمراة  
 الفاتحة مركبا في الصلوة بخبر الواحد لانه  
 زيادة على النص واما زيادة النفي فمراة  
 زيادة البكر وزيادة الطهارة شرط في طواف  
 الزيادة وزيادة صفة الامانة في رتبة الكفارة بخبر  
 الواحد والقياس والذي يتصل بالسنة افعال  
 رسول الله عليه السلام وهي اربعة اقسام  
 مباحة ومستحب وواجب وفرض وفيها قسم











من لا قوى القوى يتأتى  
 من الامام على قولهم  
 صورة السلطنة  
 من بعض اهل الاجماع على ما حكى  
 استقراره لا سب على حكم مدة الفاضل  
 بين اهل العصر مضت مدة الفاضل  
 ولم يظهر مخالف كان ذلك اجماع  
 نقل عن الشافعي ابن ابي حنيفة  
 ولا حجة في ذلك فيكون للمخالفين  
 لان اسكوت فيكون مخالفا لاجماع  
 لانهم لم يتأملوا الا مخالفا لاجماع  
 العاصم بعد ما استقر له ان لا يفتقد  
 التخصيص من كل واحد لاهل العصر  
 الاجماع لانهم يتصوروا اجماع اهل العصر  
 على قولهم لا يسمعون ذلك منهم الا بالاسكوت  
 فكذلك لا تنشأ الفتوى من البعض اسكوت  
 المبطلين والتعليق المبطلين لاجماع  
 المبطلين والفتوى المبطلين لاجماع

اجتمعوا في هذا الفصل فقال بعضهم هذا لا يكون اجماعا لان موت المخالف لا يبطل قوله وعندنا اجماع علماء كل عصر حجة فيما سبق فيه الخلاف وفيما لم يسبق لكنه فيما لم يسبق فيه الخلاف بمنزلة المشهور من الحديث وفيما سبق فيه الخلاف بمنزلة الصحيح من الاحاد واذا انتقل اليها اجماع السلف باجماع كل عصر على نقله كان في معنى نقل الحديث المتواتر وان انتقل اليها كان كمن نقل السنة بالاحاد وهو يبين باصله لكنه لما انتقل اليها بالاحاد اوجب العمل دون العلم وكان مقفيا على القياس

العلماء في هذا الفصل فقال بعضهم هذا لا يكون اجماعا لان موت المخالف لا يبطل قوله وعندنا اجماع علماء كل عصر حجة فيما سبق فيه الخلاف وفيما لم يسبق لكنه فيما لم يسبق فيه الخلاف بمنزلة المشهور من الحديث وفيما سبق فيه الخلاف بمنزلة الصحيح من الاحاد واذا انتقل اليها اجماع السلف باجماع كل عصر على نقله كان في معنى نقل الحديث المتواتر وان انتقل اليها كان كمن نقل السنة بالاحاد وهو يبين باصله لكنه لما انتقل اليها بالاحاد اوجب العمل دون العلم وكان مقفيا على القياس

اجتمعوا في هذا الفصل فقال بعضهم هذا لا يكون اجماعا لان موت المخالف لا يبطل قوله وعندنا اجماع علماء كل عصر حجة فيما سبق فيه الخلاف وفيما لم يسبق لكنه فيما لم يسبق فيه الخلاف بمنزلة المشهور من الحديث وفيما سبق فيه الخلاف بمنزلة الصحيح من الاحاد واذا انتقل اليها اجماع السلف باجماع كل عصر على نقله كان في معنى نقل الحديث المتواتر وان انتقل اليها كان كمن نقل السنة بالاحاد وهو يبين باصله لكنه لما انتقل اليها بالاحاد اوجب العمل دون العلم وكان مقفيا على القياس

اجتمعوا في هذا الفصل فقال بعضهم هذا لا يكون اجماعا لان موت المخالف لا يبطل قوله وعندنا اجماع علماء كل عصر حجة فيما سبق فيه الخلاف وفيما لم يسبق لكنه فيما لم يسبق فيه الخلاف بمنزلة المشهور من الحديث وفيما سبق فيه الخلاف بمنزلة الصحيح من الاحاد واذا انتقل اليها اجماع السلف باجماع كل عصر على نقله كان في معنى نقل الحديث المتواتر وان انتقل اليها كان كمن نقل السنة بالاحاد وهو يبين باصله لكنه لما انتقل اليها بالاحاد اوجب العمل دون العلم وكان مقفيا على القياس

على الاصل ١٢٠٠ من قوله تعالى في كتاب الله ما وجدنا الا ما وجدتموه

هو صفة القياس في كتاب الله ما وجدنا الا ما وجدتموه في كتاب الله ما وجدنا الا ما وجدتموه في كتاب الله ما وجدنا الا ما وجدتموه

**باب القياس**

وهو يشمل على بيان نفس القياس وشرطه  
وتركيبه وحكمه ودفعه اما الاول فالقياس  
هو التقدير لغة يقال قيس النعل بالنعل  
اي قدره به واجعله نظيرا لآخره والفقهاء  
قد اخذوا حكم الفرع من الاصل سمو ذلك  
قياسا لتقديرهم الفرع بالاصل في الحكم  
والعلة واما شرطه فان لا يكون الاصل  
مخصوصا بحكمه بنص اخر فيقول شهادة  
حزمية وحده كان حكما ثبت بالنص ختصا  
به كرامته وان لا يكون الاصل معدولا

في كتاب الله ما وجدنا الا ما وجدتموه في كتاب الله ما وجدنا الا ما وجدتموه في كتاب الله ما وجدنا الا ما وجدتموه

عن القياس كإيجاب الطهارة بالقهقهة  
في الصلوة وأن يتعدى الحكم الشرعي الثابت  
بالنص تبعينه إلى فرع هو نظيره ولا ينصرف فيه  
فلا يستقيم التعليل لإثبات إسم الجهر  
لسائر الأشرجة لأنه ليس بالحكم شرعي ولا لصحة  
ظهار الذي يكونه تغييرا للجرمة المتناهية  
بالكفارة في الأصل إلى طلاقها في الفرع عن  
الغاية ولا لتعدية الحكم من الناسي في الفطر  
إلى المكروه والخاطي لأن عذرهما دون عذرها  
فكان تعديته إلى ما ليس بنظر ولا بشرط  
الإيمان في رتبة كفارة اليمين والظهار

الاصول والاحكام في تفسير النصوص الشرعية

في مصف الصدقات لانه تعدية الى مافيه  
نص بتغييره والشرط الرابع ان يبقى حكمه  
الاصل بعد التعليل على ما كان قبله لان  
تغير حكم النص في نفسه بالرأى باطل كما  
ابطلناه في المردوع وانما خصصنا القليل من  
قوله عليه السلام لا يتبع الطعام بالطعام الا  
سواء بسواء لان استثناء حالة التباوي دل  
على عموم صدره في الاخوة الا في الكسوة  
وصار التغيير بالنص مباحا للتعليل لا بغيره  
وكذلك جواز الاستبدال في باب الزكاة ثبت  
بالنص لا بالتعليل لان الامر بالخيار ما وجد

في مصف الصدقات لانه تعدية الى مافيه  
نص بتغييره والشرط الرابع ان يبقى حكمه  
الاصل بعد التعليل على ما كان قبله لان  
تغير حكم النص في نفسه بالرأى باطل كما  
ابطلناه في المردوع وانما خصصنا القليل من  
قوله عليه السلام لا يتبع الطعام بالطعام الا  
سواء بسواء لان استثناء حالة التباوي دل  
على عموم صدره في الاخوة الا في الكسوة  
وصار التغيير بالنص مباحا للتعليل لا بغيره  
وكذلك جواز الاستبدال في باب الزكاة ثبت  
بالنص لا بالتعليل لان الامر بالخيار ما وجد

في مصف الصدقات لانه تعدية الى مافيه  
نص بتغييره والشرط الرابع ان يبقى حكمه  
الاصل بعد التعليل على ما كان قبله لان  
تغير حكم النص في نفسه بالرأى باطل كما  
ابطلناه في المردوع وانما خصصنا القليل من  
قوله عليه السلام لا يتبع الطعام بالطعام الا  
سواء بسواء لان استثناء حالة التباوي دل  
على عموم صدره في الاخوة الا في الكسوة  
وصار التغيير بالنص مباحا للتعليل لا بغيره  
وكذلك جواز الاستبدال في باب الزكاة ثبت  
بالنص لا بالتعليل لان الامر بالخيار ما وجد

الاصول والاحكام في تفسير النصوص الشرعية



للفقراء من قالهم من أوجب لنفسه على الأغنياء  
من مال مسيئ لا يحتله مع اختلاف المواعيد  
يتضمن الأذن بالاستبدال فصار التغيير بالنظر  
بجامع التعليل لآيه وأما التعليل لحكم شرعي  
وهو صلاح الحل للصرف إلى الفقير يدوام يد عليه  
بعد الوقوع لله تعالى بابتداء اليد وهو نظير  
ساقطان الواجب إزالة الخاسة والماء آلة  
صالحة للإزالة والواجب تعظيم الله تعالى  
بكل عضو من البدن والتكبر آلة صالحة  
لجعل فعل اللسان تعظيما ولا فطر هو السبب  
الوقوع آلة صالحة للفطر وتعد التعليل تبقى

[illegible]

ان الله قد جعل فيكم من كل شئ ذكرا  
 لعلكم تتقون  
 ان الله قد جعل فيكم من كل شئ ذكرا  
 لعلكم تتقون  
 ان الله قد جعل فيكم من كل شئ ذكرا  
 لعلكم تتقون

١٠٢

الصلحية على ما كان قبله وهذا تبين ان اللام

في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء

اي يصير لهم بعاقبته اولاً انه اوجب الصرف اليهم

بعينه صار صدقة وذلك بعد الاشارة الى الله تعالى

فصاروا على التحقيق مصارف باعتبار الحاجة

وهذه الاسماء استجاب الحاجة وهم مجملتهم

للزكاة منزلة الكلمة للصلوة وكلها قبله

للصلوة وكل جزء منها قبله واما تركه فما جعل

عليه على حكم النص مما استقل عليه النص وجعل

الفرع نظيره في حكمه بوجوه فيه وهو الوصف

الصلح المعدل بظهور اثره في جنس الحكم المعلن

الصلحية على ما كان قبله وهذا تبين ان اللام

في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء

اي يصير لهم بعاقبته اولاً انه اوجب الصرف اليهم

بعينه صار صدقة وذلك بعد الاشارة الى الله تعالى

فصاروا على التحقيق مصارف باعتبار الحاجة

وهذه الاسماء استجاب الحاجة وهم مجملتهم

للزكاة منزلة الكلمة للصلوة وكلها قبله

للصلوة وكل جزء منها قبله واما تركه فما جعل

عليه على حكم النص مما استقل عليه النص وجعل

الفرع نظيره في حكمه بوجوه فيه وهو الوصف

الصلح المعدل بظهور اثره في جنس الحكم المعلن

هذا هو الوجه في وجهه ان كان لا بد من ان يكون ما كان مستحقا له من قبل ان يكون مستحقا له من بعد

هذا هو الوجه في وجهه ان كان لا بد من ان يكون ما كان مستحقا له من قبل ان يكون مستحقا له من بعد



العمل به لا بعد العدالة عندنا في الاستحسان  
 لانه يحتمل الرد مع قيام المصلحة فيتصرف  
 صحته بظهور اثره في موضع من المواضع  
 كاثرة الصغرى ولاية المال وهو نظير صدق  
 الشاهد يتصرف بظهور اثره في موضع  
 عن طعاطى محظور دينه ولما صارت العلة  
 عندنا علة باثرها قد مناعا على القياس الاستحسان  
 الذى هو القياس الحفى اذا قوى اثره وقد مناعا  
 القياس لصحة اثره الباطن على الاستحسان  
 الذى ظهر اثره وخفى فساد له لان العبرة  
 لقوة الاثر وصحته دون الظهور وبيان الثانى

في العمل به لا بعد العدالة عندنا في الاستحسان  
 لانه يحتمل الرد مع قيام المصلحة فيتصرف  
 صحته بظهور اثره في موضع من المواضع  
 كاثرة الصغرى ولاية المال وهو نظير صدق  
 الشاهد يتصرف بظهور اثره في موضع  
 عن طعاطى محظور دينه ولما صارت العلة  
 عندنا علة باثرها قد مناعا على القياس الاستحسان  
 الذى هو القياس الحفى اذا قوى اثره وقد مناعا  
 القياس لصحة اثره الباطن على الاستحسان  
 الذى ظهر اثره وخفى فساد له لان العبرة  
 لقوة الاثر وصحته دون الظهور وبيان الثانى

هذا هو العمل به لا بعد العدالة عندنا في الاستحسان

هذا هو العمل به لا بعد العدالة عندنا في الاستحسان

[illegible]

فمن تلاية السجدة في صلاته أنه يتركها قياساً  
لأن النص قد ورد به قال الله تعالى وخزراً يعلا  
أفاب وفي الاستحسان لا يجزئه لأن الشرع أمرنا  
بالسجود والركوع خلافه كسجود الصلوة فهذا الشر  
ظاهر فاما وجه القياس فبما أن محض لكن القياس  
أولى بآثاره الباطن ببيان أن السجود عند التلاوة  
لم تشرع قرينة مقصودة حتى لا يلزم بالنذر وإنما  
المقصود مجرد ما يصلح تواضعاً والركوع في الصلوة  
يعمل هذا العمل بخلاف السجود في الصلوة والركوع في  
غيرها فصاير الأمور الخفية مع الفساد الظاهر أولى من  
الأثر الظاهر مع الفساد الخفي وهذا قسم عز وجل

١٢٠  
 فان التمسك بمسألة  
 التي في هذا الباب  
 الواجب في الركعة  
 اعتبار ما وجدنا في  
 اي ركعة وضع  
 القرب بيننا من حيث  
 الركوع من جهة  
 ما بين الركوع من جهة  
 ان الامور لا تتبدل  
 بالوجود الذي هو غاية  
 على ان المقصود ان  
 السجدة مثل ذلك  
 وان الذين عند ربك  
 وغير تاييل على ان  
 اى تواضعا تاما  
 تمام مترددة بين  
 التقادة في الصلوة  
 الاصل ولا يظهرون  
 باستدامة القيام  
 التقادة بخلاف  
 فانه في مقصوده  
 اي جواز اقامة  
 الركعة مقام السجود  
 تارة  
 ما بين الذين  
 وهو لا يجوز

عزمت موالدة الحسين واولادها في كل سنة  
في يوم الاثنين من شهر ربيع الثاني  
الحسين بن علي بن ابي طالب  
عليه السلام

الفلاس الذي يتبع على الاستحسان  
 اعني التظيم "سألي" اي  
 المقصود اعني حجة التبادلة مقام المقم  
 حيث تمست عليها "سألي" اي  
 سألها المقصود "سألي" اي  
 دم هو جعل غير المقصود الذي هو بحجة التبادلة  
 ليعبر في ظاهر الرواية "سألي" اي  
 لان كلاهما مقصود مقصود  
 "سألي" اي حيث  
 الكرم عند اي جواز اذات الكرم مقام السجود  
 "سألي" اي فمقارنه  
 "سألي" اي فمقارنه  
 "سألي" اي فمقارنه









ان دلالة كون الوصف علة لا تقتضي تعدية بل يعرف ذلك بمعنى في الوصف وجه قولنا ان دليل الشرع لا بد وان يوجب علما وعملا وهذا لا يوجب علما بلا خلاف ولا يوجب عملا في المنصوص عليه لانه ثابت بالنص والنص فوق التعليل فلا يقع قطعه عنه فلم يبق للتعليل حكم سوى التعدية فان قيل التعليل بما لا يتعدى فيفيد اختصاص حكم النص به قلنا هذا يحصل بترك التعليل محال ان التعليل بما لا يتعدى لا يمنع التعليل بما يتعدى فبطل هذه الفاشية واما دعيه فنقول العلة قسمان طردية ومؤثرة

ان دلالة كون الوصف علة لا تقتضي تعدية بل يعرف ذلك بمعنى في الوصف وجه قولنا ان دليل الشرع لا بد وان يوجب علما وعملا وهذا لا يوجب علما بلا خلاف ولا يوجب عملا في المنصوص عليه لانه ثابت بالنص والنص فوق التعليل فلا يقع قطعه عنه فلم يبق للتعليل حكم سوى التعدية فان قيل التعليل بما لا يتعدى فيفيد اختصاص حكم النص به قلنا هذا يحصل بترك التعليل محال ان التعليل بما لا يتعدى لا يمنع التعليل بما يتعدى فبطل هذه الفاشية واما دعيه فنقول العلة قسمان طردية ومؤثرة

ان دلالة كون الوصف علة لا تقتضي تعدية بل يعرف ذلك بمعنى في الوصف وجه قولنا ان دليل الشرع لا بد وان يوجب علما وعملا وهذا لا يوجب علما بلا خلاف ولا يوجب عملا في المنصوص عليه لانه ثابت بالنص والنص فوق التعليل فلا يقع قطعه عنه فلم يبق للتعليل حكم سوى التعدية فان قيل التعليل بما لا يتعدى فيفيد اختصاص حكم النص به قلنا هذا يحصل بترك التعليل محال ان التعليل بما لا يتعدى لا يمنع التعليل بما يتعدى فبطل هذه الفاشية واما دعيه فنقول العلة قسمان طردية ومؤثرة

ان دلالة كون الوصف علة لا تقتضي تعدية بل يعرف ذلك بمعنى في الوصف وجه قولنا ان دليل الشرع لا بد وان يوجب علما وعملا وهذا لا يوجب علما بلا خلاف ولا يوجب عملا في المنصوص عليه لانه ثابت بالنص والنص فوق التعليل فلا يقع قطعه عنه فلم يبق للتعليل حكم سوى التعدية فان قيل التعليل بما لا يتعدى فيفيد اختصاص حكم النص به قلنا هذا يحصل بترك التعليل محال ان التعليل بما لا يتعدى لا يمنع التعليل بما يتعدى فبطل هذه الفاشية واما دعيه فنقول العلة قسمان طردية ومؤثرة

يستغرق محل فاعله فيكون كذا مستجاباً

١٢٨

وهو ان السائل في الوصف من غير ان  
يكون له وصف في الوصف من غير ان  
يكون له وصف في الوصف من غير ان  
يكون له وصف في الوصف من غير ان

وهو ان السائل في الوصف من غير ان  
يكون له وصف في الوصف من غير ان  
يكون له وصف في الوصف من غير ان  
يكون له وصف في الوصف من غير ان

وعلى كل واحد من القسمين حد وب من الرفع اما  
وجه دفع العلة الطردية فاربعية القبول  
بموجب العلة ثم الممانعة ثم بيان فسكان  
الوضع ثم المناقضة اما القول بموجب  
العلة فالترام ما يلزمه العلة بتعليقه وذلك  
مثيل قوله في صوم رمضان انه صوم  
فرض فلا يتأدى الا بتعيين النية فيقال لهم  
عندنا لا يصح الا بتعيين النية وانما يجوز  
باطلاق النية على انه تعيين واما الممانعة  
فهي اربعة اوجه ممانعة في نفس الوصف  
وفي صلاح الحكم وفي نفس الحكم وفي

وهو ان السائل في الوصف من غير ان  
يكون له وصف في الوصف من غير ان  
يكون له وصف في الوصف من غير ان  
يكون له وصف في الوصف من غير ان

سواء كان في الوصف من غير ان يكون له وصف في الوصف من غير ان

سواء كان في الوصف من غير ان يكون له وصف في الوصف من غير ان

وهو ان السائل في الوصف من غير ان  
يكون له وصف في الوصف من غير ان  
يكون له وصف في الوصف من غير ان  
يكون له وصف في الوصف من غير ان

وهو ان السائل في الوصف من غير ان  
يكون له وصف في الوصف من غير ان  
يكون له وصف في الوصف من غير ان  
يكون له وصف في الوصف من غير ان

الى الوصف واما فساد الوضع فمثل تعذيبكم  
لا يجاب الفرقه بالسلام احد الزوجين لا بقاء  
النكاح مع امرئ اذا احدث ما فانه فاسد في الوضع  
لان الاسلام لا يصلح قاطعة للحق والردة  
لا تصلح عفو واما المناقضة فمثل قولهم في  
الوضوء والتيمم انها طهارتان فكيف افرقتا  
في النية قلنا هذا ينتقض بغسل الثوب والبدن  
عن نجاسة فيضطر الى بيان وجه المسئلة وهو  
الوضوء طهر غير محكي لانه لا يعقل في الحل نجاسة  
فكان كالتيمة في شرط النية ليتحقق التيمم فيه  
الوجه يلجى اصحاب الطرد الى القول بالتأثير







[illegible]

فلا يتأدى إلا بتعيين النية كصوم القضاء فقلنا  
 لما كان صوما فرضا استغنى عن تعيين النية  
 بعد تعيينه كصوم القضاء لكنه انما يتعين  
 بعد الشرع وهذا تعين قبل الشرع وقد قلب  
 العلة من وجه آخر وهو ضعيف مثاله قوله هذه  
 عبادة لا تمضي في فسادها فوجب ان لا يلزم بالشرع  
 كالوضوء فيقال له ولما كان كذلك وجب ان  
 يستوى فيه عمل النذر والشرع كالوضوء  
 وهو ضعيف من وجه القلب لانه لما جاء بحكم  
 اخر ذهبت المناقضة وكان المقصود من الكلام  
 معناه ولا يستواء فختلف في المعنى ثبوت من

فلا يتأدى إلا بتعيين النية كصوم القضاء فقلنا  
 لما كان صوما فرضا استغنى عن تعيين النية  
 بعد تعيينه كصوم القضاء لكنه انما يتعين  
 بعد الشرع وهذا تعين قبل الشرع وقد قلب  
 العلة من وجه آخر وهو ضعيف مثاله قوله هذه  
 عبادة لا تمضي في فسادها فوجب ان لا يلزم بالشرع  
 كالوضوء فيقال له ولما كان كذلك وجب ان  
 يستوى فيه عمل النذر والشرع كالوضوء  
 وهو ضعيف من وجه القلب لانه لما جاء بحكم  
 اخر ذهبت المناقضة وكان المقصود من الكلام  
 معناه ولا يستواء فختلف في المعنى ثبوت من

فلا يتأدى إلا بتعيين النية كصوم القضاء فقلنا  
 لما كان صوما فرضا استغنى عن تعيين النية  
 بعد تعيينه كصوم القضاء لكنه انما يتعين  
 بعد الشرع وهذا تعين قبل الشرع وقد قلب  
 العلة من وجه آخر وهو ضعيف مثاله قوله هذه  
 عبادة لا تمضي في فسادها فوجب ان لا يلزم بالشرع  
 كالوضوء فيقال له ولما كان كذلك وجب ان  
 يستوى فيه عمل النذر والشرع كالوضوء  
 وهو ضعيف من وجه القلب لانه لما جاء بحكم  
 اخر ذهبت المناقضة وكان المقصود من الكلام  
 معناه ولا يستواء فختلف في المعنى ثبوت من

فلا يتأدى إلا بتعيين النية كصوم القضاء فقلنا  
 لما كان صوما فرضا استغنى عن تعيين النية  
 بعد تعيينه كصوم القضاء لكنه انما يتعين  
 بعد الشرع وهذا تعين قبل الشرع وقد قلب  
 العلة من وجه آخر وهو ضعيف مثاله قوله هذه  
 عبادة لا تمضي في فسادها فوجب ان لا يلزم بالشرع  
 كالوضوء فيقال له ولما كان كذلك وجب ان  
 يستوى فيه عمل النذر والشرع كالوضوء  
 وهو ضعيف من وجه القلب لانه لما جاء بحكم  
 اخر ذهبت المناقضة وكان المقصود من الكلام  
 معناه ولا يستواء فختلف في المعنى ثبوت من

فلا يتأدى إلا بتعيين النية كصوم القضاء فقلنا

لما كان صوما فرضا استغنى عن تعيين النية

بعد تعيينه كصوم القضاء لكنه انما يتعين

بعد الشرع وهذا تعين قبل الشرع وقد قلب

علة من وجه آخر وهو ضعيف مثاله قوله هذه

عبادة لا تمضي في فسادها فوجب ان لا يلزم بالشرع

كالوضوء فيقال له ولما كان كذلك وجب ان

يستوى فيه عمل النذر والشرع كالوضوء

وهو ضعيف من وجه القلب لانه لما جاء بحكم

اخر ذهبت المناقضة وكان المقصود من الكلام

معناه ولا يستواء فختلف في المعنى ثبوت من

وسقوط من وجهه على التضاد وذلك مبطل للقياس  
وأما المعارضة الخاطئة فروعان أحدهما  
في حكم الفرع وهو صحيح والثاني في علة الأصل  
وذلك باطل لعدم حكمه ولفسادة لو افاد تعديله  
لأنه لا اتصال له بموضع النزاع الآمن حيث  
تلك العلة فيه وعدم العلة لا يوجب عدم الحكم  
وكل كلام صحيح في الأصل يدكر على سبيل المفارقة  
فاذكرة على سبيل المسانعة كقولهم في اعتناق  
الراهن أنه تصرف يلاقى حق المرتهن بالإبطال  
فكان مردودا كالبيع فقالوا ليس هذا كالبيع  
لأنه يحتمل الفسخ بخلاف العتق والوجه فيه

ان يقول القياس لتعديبه حكم الاصل دون  
 تغيبه وحكم الاصل وقف مما يحتمل الرد والفسخ  
 وانت في الفرع تبطل اصلا لما لا يحتمل الفسخ

**فصل**  
 في الترجيح واذا قامت المعاينة  
 كان السبيل فيه الترجيح وهو عبارة عن فضل  
 احد المشايخ على الآخر وصفه حتى قالوا ان القياس  
 لا يترجح بقياس اخر وكذلك الكتاب والسنة  
 وانما يترجح البعض على البعض بقوة فيه وكذلك صاحب  
 الجراحات لا يترجح على صاحب جراحة واحدة  
 والذي يقع به الترجيح اربعة الترجيح بقوة الاشياء  
 لان الاشياء معني في الحجية مضافا الى كان اولى

ان يقول القياس لتعديبه حكم الاصل دون  
 تغيبه وحكم الاصل وقف مما يحتمل الرد والفسخ  
 وانت في الفرع تبطل اصلا لما لا يحتمل الفسخ  
 ان يقول القياس لتعديبه حكم الاصل دون  
 تغيبه وحكم الاصل وقف مما يحتمل الرد والفسخ  
 وانت في الفرع تبطل اصلا لما لا يحتمل الفسخ

والذي يقع به الترجيح اربعة الترجيح بقوة الاشياء

ان يقول القياس لتعديبه حكم الاصل دون  
 تغيبه وحكم الاصل وقف مما يحتمل الرد والفسخ  
 وانت في الفرع تبطل اصلا لما لا يحتمل الفسخ

\_\_\_\_\_

[illegible]



جانشین متعلق صفحہ ۸۳

قوله وجوب الخصوصية فيه بحث لان العيان انما يقتضي نسبة الى المعنى  
النسبة الى النظر والقطع ولو كان كذلك كان بيان التقرير بيان تقرير  
لا تغيير من الاحتمال الى القطع قلب المراد من التغيير ليس صورة التغيير باق  
وجبتحق بل المراد منه تغيير موجب الذي لو لم يوجد التغيير كان هو القاطن  
به والتغيير من القطع الى الاحتمال كذلك ان معنى القطع انتفاء وجه العدم  
بالكلية والشوت من كوجوب يتطرق الاحتمال اليه يبين جهة العدم فيه  
لا محالة فكان تغييره اتمام التغيير من الاحتمال الى القطع فليس كذلك لان  
موجب الكلام انما كان ثابتا ظاهرا مع احتمال العدم الذي هو حلا  
الاصل فيه كان ازالة الاحتمال عنه تحقيقا وتاكيدا لا تغييرا لانه زيادة  
ثبوت لا نقصه ١٢ ف قوله فكان تغيير من القطع الى الاحتمال فاقيل لما  
التخصيص بيان تغيير يشترط فيه الاتصال نظما كما شرط في التعليق وانه  
ولما شرطت فيه الخضارنة وول الاتصال دل انه بيان تغيير ليس به تغيير قبل  
ان دليل الخصوصية يشبه الاستثناء ويشبه النسخ بصيغة تكونه مشابها للاستثناء  
يشترط ويشبه بالنسخ فلما يجوز ان لا يكون متصلا عما يشبهه ١٣ بحجج الواضحة

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

جاش متعلق صفحہ ۳

[illegible]

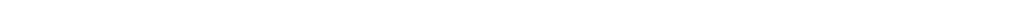
حاشیہ مختلف صفحہ ۲۰

حاشية مختلفة صفح ١٢  
 قوله وجب الصرف عليهم بعد  
 صدقة كما يدل عليه قوله نعم انما  
 الفقهاء والافقيير المال صدقة  
 والاداء وقبض الفقير والرياسة  
 وذلك اي مسدرة المال صدقة  
 بعد الاداء الى صدقة وذلك ليقين  
 قبل الفقير فكانت للامامية  
 بمعنى ان الواجب لاجابته  
 ومكافاة الفقير لان الواجب عليهم  
 اوصاف صدقة وان كان مالا  
 ان يقين ان الامام وان كانت  
 لكن لا يدل ذلك على ان الواجب

وما يتعلق به الحكم الشرعي  
 قوله واذا تقاسمنا صرنا بالجميع فاما ان يفرق بين كل واحد  
 من التبرعين المتساويين بمعنى راجع الى الذات او لاداء المال  
 من حيث انه اصل  
 قوله واذا تقاسمنا صرنا بالجميع فاما ان يفرق بين كل واحد  
 من التبرعين المتساويين بمعنى راجع الى الذات او لاداء المال  
 من حيث انه اصل

**حاشية متعلقة صفح ١٠٠ وا قوله لان الامر بالانجازه**  
 لا ين ان لم يفتقر في انجازه مواعيدهم على مال الزكاة بل وجب لهم خمس الغنائم واجبة  
 الكفارات صدقات الفطر والعشر عليهم فصار كانه قيل لا غنياء او العجز جوازه  
 الزكاة فلا يلزم منه جواز الاستبدال لانا نقول هذه الامور شقت بالعوارض ليست باصلية  
 اصلية فربما لا يقع حرب في سنين فلا تحصل غنيمة وربما لا يكون في بلد او بلاد عرض عشرة  
 وربما لا يقع اسباب الكفارات ولو وقعت لا يمكن اخذ الكفارات جبراً فمن وجبت عليه  
 وكذلك صدقة الفطر فلا يحصل بها انجازه الموعود على سبيل اليقين فاما الزكاة فامر اصلي  
 لا يجزى بل من بلاد المسلمين عن اغنياء وجبت عليهم الزكاة وهي تؤخذ من ارباب الاموال جبراً  
 لان يردوا بانفسهم فيصير محلاً لانجازه الموعود فالتفصيل لو احتاج الفقير الى شئ غير الزكاة  
 يبيعها ويشترى ما يريد وايضا يدل لا يدفع جميع حاجاته قلت قوله لو احتاج الفقير لتحقيق  
 ما ذكرنا فان كل ما اذا اخذ الشاة كان قابضاً حقه من حيث انها مال مطلق صالح لقضاء  
 الحاج من حيث انها شاة وقوله البذل لا يدفع جميع حاجاته قلنا مطلق المال صالح لدفع  
 الحاج من حيث ان كل ما يدفعه بالمال فمطلق المال يكون دفعاً للحاج من هذا الوجه ١٢ ق  
**قوله بالاستبدال** اي استبدال الشاة بالقيمة التي يتوسل بها الى الحاج والغناء  
 اسم الشاة حاصل الدليل ان الزكاة عبادة محضة وهي حق الله تعالى لا تدفع الى الفقير ولا  
 الوعد ولا خفاء في ان جوازه مختلف لانه دفع بنفس الشاة وانما دفع بمطلق المادية فلما امر الله  
 بالزكاة منهم من مال معين غير ذات الموعود ذلك على جواز الاستبدال والغناء اسم الشاة  
 اذن صاحب الحق وهو الله تعالى لا بالتعليق وانما ذكر اسم الشاة ليكون معيار المقدار الواجب  
 ان يبايروه القيمة لكن يرد عليه ان وجوب الشاة لما كان لعبارة النص وجاز الاستبدال بدلالة  
 ما سبق فقتله كيف رجح الدلالة او الاقتصار على العبارة وايضا علم من قارض العبارة بالاقصا  
 وقد ذكر بعض اصحاب التحقيق من شرح اصول فخر الاسلام انه ما وجد نظير لمعارضته الاقتصار  
 على الشاة في قوله لان الامر بالانجازه







لنفسه فتولى السلطان اخذه وقسمته وهذا  
 جوزنا صرفه الى من استحق اربعة الاخماس  
 من الغنائم بخلاف الزكاة والصدقات  
 وحل لبني هاشم لانه على هذا التحقيق لم يصرم  
 الاوسياخ وحقوق العباد اكثر من ان يحصى ولما  
 القسم الثاني فاربعة السبب والعلة والشرط  
 والعلامة اما السبب الحقيقي فما يكون طريقا  
 الى الحكم من غير ان يضاف اليه وجوب ولا وجود  
 ولا يعقل فيه معاني الغل لكنه يتخلل بينه وفي  
 بين الحكم علة لا تنضاف الى السبب وذلك مثل  
 دلالة السارق على مال انسان ليسرقه فان

السبب الذي يوجب الجزاء هو العلة والشرط والعلامة  
 في القسم الثاني فاربعة السبب والعلة والشرط  
 والعلامة اما السبب الحقيقي فما يكون طريقا  
 الى الحكم من غير ان يضاف اليه وجوب ولا وجود  
 ولا يعقل فيه معاني الغل لكنه يتخلل بينه وفي  
 بين الحكم علة لا تنضاف الى السبب وذلك مثل  
 دلالة السارق على مال انسان ليسرقه فان

العلامة فانها لا تزل ولا تلبس  
 السبب الذي يوجب الجزاء هو العلة والشرط والعلامة  
 في القسم الثاني فاربعة السبب والعلة والشرط  
 والعلامة اما السبب الحقيقي فما يكون طريقا  
 الى الحكم من غير ان يضاف اليه وجوب ولا وجود  
 ولا يعقل فيه معاني الغل لكنه يتخلل بينه وفي  
 بين الحكم علة لا تنضاف الى السبب وذلك مثل  
 دلالة السارق على مال انسان ليسرقه فان

طريق الى الوصول الى السبب ولا وجود ولا يعقل  
 اليها وجوب السبب لكن يتخلل بين الدلالة و  
 فيها معاني الغل لكن يتخلل بين الدلالة و  
 السبب على ذلك هو فعل السارق كان باختياره لا بقوة  
 من الدلالة



اصيقت الى السبب صار للسبب حكم العلة  
 وذلك مثل قود الدابة وسوقها هو سبب  
 لما يتلف بها لكنه في معنى العلة فاما اليمين  
 بالله تعالى فهي سبب للكفارة فجازا وكذلك  
 تعليق الطلاق والعناق بالشرط لان ادنى  
 درجات السبب ان يكون طريقا واليمين  
 تعقد للبر وذلك قط لا تكون طريقا للكفارة  
 ولا للجزاء لكنه يحتمل ان يؤل اليه فيسبب  
 سببا مجازا وهذا عندنا وعند الشافعي وجعله  
 سببا هو معنى العلة وعندنا لهذا المجاز شبهة  
 الحقيقة حكما خلافا لغيره ويثبت ذلك



معامله هذه الشهادة السابقة عليه واما  
العلة فهي في الشريعة عبارة عما يضاف  
اليه وجوب الحكم ابتداء وذلك مثل البيع  
للمالك والنكاح للحل والقفل للقصاص وليس  
من صفة العلة الحقيقة تقدمها على الحكم  
بل الواجب اقترانها معا وذلك كالاستطاعة  
مع الفعل غنينا فاذا تراخى الحكم لماغ كافي  
البيع الموقوف والبيع بشرط الخيار كان علة اسماء  
ومعنى لاحكامها ودلالة كونه علة لا سببا ان لماغ  
اذ انزل وجب الحكم به من الاصل حتى يستحقه  
المشتري بزوايدة وكذلك عقد الاجارة علة

اسماء ومعنى الحكماء وهذا هو تحمل الالحاد لكنه  
يشبه الاسباب لما فيه معنى لا يضافه حتى لا  
يستند حكمه وكذلك كل ايجاب مصداق  
الى وقت علة اسماء ومعنى الحكماء لكنه يشبه  
الاسباب وكذلك نصاب الزكاة في اول  
الحول علة اسماء لان وضع له ومعنى لكونه موثرا  
في حكمه لان الغناء يوجب المراساة لكنه  
جعل علة بصفة الغناء فلما تراخي حكمه اشبه  
الاسباب لا يرى انه انما تراخي الى ما ليس  
بمحدث به والى ما هو شبيه بالعلل ولما كان  
مترaxيا الى وصف لا يستقل بنفسه اشبه









[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

في الطلاق والعتاق وشهرهما  
بعد الى حكم ان الضمان على شهيد  
الاختيار لانه هو العلة والتخير سبب  
وعلى هذا قلنا اذا اختلف الولي والخافر  
فقال الخافر انه اسقط نفسه كان  
القول قوله استحسانا لانه يتمسك بما  
هو الاصل وهو صلاحية العلة  
للحكم ويترك خلافة الشرط بخلافه اذا  
ادعى الجارح الموت بسبب اخر لا يصدق  
لانه صاحب علة وعلى هذا قلنا اذا حل  
فيدع بعد حتى ابق لم يضمن لان شرط

[illegible]

والسبب ١٢  
لاضاف الى الحكم  
خلافه ١٢

في الحقيقة وله حكم السبب لما فيه سبق الابق  
 الذي هو علة التلف فالسبب ما يتقدم الشرط  
 ما يتاخره هو شكيب فخص لانه قد اعترض عليه  
 ما هو علة قائمة بنفسها غير حادثة بالشرط وكان  
 هذا كمن ارسل دابة في الطريق فخلت بميمه  
 وسيرة ثم اصابته شيبا ليعضه الا ان المرسل  
 صاحب سبب في الاصل وهذا صاحب شرط  
 جعل مسببا قال ابو حنيفة وابو يوسف رحم  
 فتح باب قفص فطار الطير انه لم يضمن لان هذا  
 شرط جرى فخرجه السبب لما قلنا وقد اعترض  
 عليه فعل المختار فبقى الاول سببا محضا فلم يجعل

في الحقيقة وله حكم السبب لما فيه سبق الابق  
 الذي هو علة التلف فالسبب ما يتقدم الشرط  
 ما يتاخره هو شكيب فخص لانه قد اعترض عليه  
 ما هو علة قائمة بنفسها غير حادثة بالشرط وكان  
 هذا كمن ارسل دابة في الطريق فخلت بميمه  
 وسيرة ثم اصابته شيبا ليعضه الا ان المرسل  
 صاحب سبب في الاصل وهذا صاحب شرط  
 جعل مسببا قال ابو حنيفة وابو يوسف رحم  
 فتح باب قفص فطار الطير انه لم يضمن لان هذا  
 شرط جرى فخرجه السبب لما قلنا وقد اعترض  
 عليه فعل المختار فبقى الاول سببا محضا فلم يجعل

في الحقيقة وله حكم السبب لما فيه سبق الابق  
 الذي هو علة التلف فالسبب ما يتقدم الشرط  
 ما يتاخره هو شكيب فخص لانه قد اعترض عليه  
 ما هو علة قائمة بنفسها غير حادثة بالشرط وكان  
 هذا كمن ارسل دابة في الطريق فخلت بميمه  
 وسيرة ثم اصابته شيبا ليعضه الا ان المرسل  
 صاحب سبب في الاصل وهذا صاحب شرط  
 جعل مسببا قال ابو حنيفة وابو يوسف رحم







يبتدأ به من حيث ينتهي إليه درك الحواس  
افيدى المطلوب للقلب فيدركه القلب تامله  
بتوفيق الله ثم وهو كالشمس في الملكوت الظاهرة  
اذا برزغت وبدأ شعاعها ووضح الطريق كانت  
العين مدركة بشهابها ومنا بالعقل كفاية ولهذا  
قلنا ان الصبي غير مكلف بالايمان حتى اذا  
عقلت المراهقة وهي تحت مسلم بين ابوين  
مسلمين ولم تصفح الاسلام لم تجعل مرتدة ولم  
تثن من زوجها ولو بلغت كذلك لبانت  
من زوجها وكذا نقول في الذي لم تبلغ  
الدعوة انه غير مكلف بمجرد العقل وانه



[illegible]

لم تبلغهم الدعوة اذا قتلوا ضمنتوا فجعل كفرهم  
عقوا وذلك لانه لا يجد في الشرع ان العقل  
غير معتبر لا ثبات الاهلية فاما يلغيه بدلالة  
الاجتهاد والعقل فيتناقض مذهبه وان العقل  
لا ينفك عن الحق فلا يصلح حجة بنفسه بحال واذا ثبت  
ان العقل من صفات الاهلية قلنا الكلام في هذا  
ينقسم على قسمين الاهلية والامور المعترضة عليها  
في بيان الاهلية الاهلية  
بنوعان اهلية الوجوب واهلية الاداء اما  
اهلية الوجوب فبناء على قيام الذمة فان  
الادعي يولد له ذمة صالحة للوجوب له عليه

ينوعان اهلية الوجوب واهلية الأداء أما  
 اهلية الوجوب فينبأ على قيام الذمة فان  
 الادنى يولد له ذمة صالحة للوجوب له

[illegible]

وكان كان على الجواب ان يكون على الوجه  
لان الرتبة الاولى هي في رتبة الجواب  
الاولى في رتبة الجواب في رتبة الجواب  
الى الرتبة الثانية في رتبة الجواب في رتبة الجواب  
ذلك لعدم الارتفاع وادراكه ان كان  
في الامم التي فيها هذا النوع من

بالاداء والصحة للكل  
ولا دوسم كيم على نفس وجوب ولا دوسم كيم على نفس وجوب ولا دوسم كيم على نفس وجوب  
لا يجوز اختيار حتى يظهر فيه البلع من العا  
منه الابتلاء والكون في قوله ثم (ليبيك) ايكيم حين علم  
لا ان الصبي في حق اصلا الا ان ثبت ثم يبيته  
فاقول بوجوب ما عليه ثم يسقط صورة  
عن نفسا وصورة فكان القول بعدم الوجوب  
اصلا ثم معنى ما بين ان القول بعدم الوجوب  
فاسد اعني بالقول بعدم الوجوب  
سالم عن ذلك انما قال في الطائفة ان  
انما قال في الطائفة ان  
الحكم

[illegible]

كقبول الهبة وخصمته اداء العبادات البدنية  
من غير عهد وملك برأى الولي فيزود دين النعم  
والضرر كالبيع ونحوه وذلك باعتبار ان نقصان  
رأيه انجز برأى الولي فصار كالبيع في ذلك  
في قول ابي حنيفة رحمه الله لا يرى انه يبيع من الاجابة  
بغير فاحش في رواية خلاف الصواب فيه ورد مع  
الولي بغير فاحش في رواية اعتبار الشبهة النبوية  
في موضع التهمة وعلى هذا قلنا في المحي اذا توكل  
لم يلزمه العهدة وبإذن الولي تلزمه واما اذا وصى  
الصبي بشئ من اعمال البر طلت وصيته عندنا  
خلاف للشافعي رحمه الله وان كان فيه يقع ظاهر





الاعراض نوعان سماوي ومكتسب اما السماوي  
فهو الصغر والجنون والعتة والنسيان والنوم والاعضاء  
والرق والمرض والحيض والنفاس والموت واما  
المكتسب فانه نوعان منه ومن غير اما الذي  
منه فالجهل والشفة والسكر والهلل والخطا  
والسفر واما الذي من غير فالكراهة بما فيه الجاه  
وباليس فيه الجاه واما الجنون فانه يوجب الجرح  
الا قول ويسقط به ما كان ضيرا يحتمل السقوط  
واذا امتد فصار لزوم الاداء يودي الى الحرم فيبطل  
القول بالاداء وينعدم الوجوب ايضا لانعدامه  
وحده امتداد في الصوم ان يستتبع تحريم الشهر

الاعراض نوعان سماوي ومكتسب اما السماوي  
فهو الصغر والجنون والعتة والنسيان والنوم والاعضاء  
والرق والمرض والحيض والنفاس والموت واما  
المكتسب فانه نوعان منه ومن غير اما الذي  
منه فالجهل والشفة والسكر والهلل والخطا  
والسفر واما الذي من غير فالكراهة بما فيه الجاه  
وباليس فيه الجاه واما الجنون فانه يوجب الجرح  
الا قول ويسقط به ما كان ضيرا يحتمل السقوط  
واذا امتد فصار لزوم الاداء يودي الى الحرم فيبطل  
القول بالاداء وينعدم الوجوب ايضا لانعدامه  
وحده امتداد في الصوم ان يستتبع تحريم الشهر

الاعراض نوعان سماوي ومكتسب اما السماوي  
فهو الصغر والجنون والعتة والنسيان والنوم والاعضاء  
والرق والمرض والحيض والنفاس والموت واما  
المكتسب فانه نوعان منه ومن غير اما الذي  
منه فالجهل والشفة والسكر والهلل والخطا  
والسفر واما الذي من غير فالكراهة بما فيه الجاه  
وباليس فيه الجاه واما الجنون فانه يوجب الجرح  
الا قول ويسقط به ما كان ضيرا يحتمل السقوط  
واذا امتد فصار لزوم الاداء يودي الى الحرم فيبطل  
القول بالاداء وينعدم الوجوب ايضا لانعدامه  
وحده امتداد في الصوم ان يستتبع تحريم الشهر

الاعراض نوعان سماوي ومكتسب اما السماوي  
فهو الصغر والجنون والعتة والنسيان والنوم والاعضاء  
والرق والمرض والحيض والنفاس والموت واما  
المكتسب فانه نوعان منه ومن غير اما الذي  
منه فالجهل والشفة والسكر والهلل والخطا  
والسفر واما الذي من غير فالكراهة بما فيه الجاه  
وباليس فيه الجاه واما الجنون فانه يوجب الجرح  
الا قول ويسقط به ما كان ضيرا يحتمل السقوط  
واذا امتد فصار لزوم الاداء يودي الى الحرم فيبطل  
القول بالاداء وينعدم الوجوب ايضا لانعدامه  
وحده امتداد في الصوم ان يستتبع تحريم الشهر

الاعراض نوعان سماوي ومكتسب اما السماوي  
فهو الصغر والجنون والعتة والنسيان والنوم والاعضاء  
والرق والمرض والحيض والنفاس والموت واما  
المكتسب فانه نوعان منه ومن غير اما الذي  
منه فالجهل والشفة والسكر والهلل والخطا  
والسفر واما الذي من غير فالكراهة بما فيه الجاه  
وباليس فيه الجاه واما الجنون فانه يوجب الجرح  
الا قول ويسقط به ما كان ضيرا يحتمل السقوط  
واذا امتد فصار لزوم الاداء يودي الى الحرم فيبطل  
القول بالاداء وينعدم الوجوب ايضا لانعدامه  
وحده امتداد في الصوم ان يستتبع تحريم الشهر



[illegible]







وكانت ايامها من المولى كانه لم يبق له من الدنيا الا ما كان في يده من الدنيا

[illegible]

ما لا حتى لا يملك العبد والمكانت الشكر ولا تصح منها  
حجة الاسلام لعدم أصل القدرة وهي المناغم البنية  
لأنه الملبى لا فيها استثنى عليه من القرب البنية  
والرق لا ينافي ما ليكية غير المال وهو النكاح والدم  
والحبقة وينافي كمال الحال في أهلية الكرامات الموصلة  
للشرف في الدنيا مثل الذمة والحل والولاية حتى ان  
ذمته صفت برقه فلم تحتل الدين بنفسها وضمت  
اليها مالية الرقبة والكسب وكذلك الحل ينتقص  
وبالرق حتى انه ينكح العبد امراتين وتطلق الامهات  
وتنصف العدة والقسم والحد واستقصت فيما  
نفسه لانه اهل للتصرف في المال واستحقاق اليد

لان في هذه الاشياء ينبغي على اصل  
الحكمة لا ينافي من حواصل انسانيتهم  
واعني الى اثبات هذه الملكيات الغير  
العبدية صفة الرق اقل الحاجة الى  
النكاح والى التقاربات مع  
الانسان بما يصير له من الامور  
بما من سائر الحيوانيات  
اقتضى من المزايا وتوسعة قضاة الشهوة  
على اصل لا يتصور الحق الا في  
سكونته لا يشبهه ولا يشاركه في  
الشيء من التسعة عشرة  
تفصيل القول على الفقيه  
ان ذلك كراهة الدين بالاسلام  
وسبب الموانع تعلق الدين بالاسلام  
العبد بغيره فيلزم كراهة الدين بالاسلام

في هذه الاشياء ينبغي على اصل  
الحكمة لا ينافي من حواصل انسانيتهم  
واعني الى اثبات هذه الملكيات الغير  
العبدية صفة الرق اقل الحاجة الى  
النكاح والى التقاربات مع  
الانسان بما يصير له من الامور  
بما من سائر الحيوانيات  
اقتضى من المزايا وتوسعة قضاة الشهوة  
على اصل لا يتصور الحق الا في  
سكونته لا يشبهه ولا يشاركه في  
الشيء من التسعة عشرة  
تفصيل القول على الفقيه  
ان ذلك كراهة الدين بالاسلام  
وسبب الموانع تعلق الدين بالاسلام  
العبد بغيره فيلزم كراهة الدين بالاسلام

في هذه الاشياء ينبغي على اصل  
الحكمة لا ينافي من حواصل انسانيتهم  
واعني الى اثبات هذه الملكيات الغير  
العبدية صفة الرق اقل الحاجة الى  
النكاح والى التقاربات مع  
الانسان بما يصير له من الامور  
بما من سائر الحيوانيات  
اقتضى من المزايا وتوسعة قضاة الشهوة  
على اصل لا يتصور الحق الا في  
سكونته لا يشبهه ولا يشاركه في  
الشيء من التسعة عشرة  
تفصيل القول على الفقيه  
ان ذلك كراهة الدين بالاسلام  
وسبب الموانع تعلق الدين بالاسلام  
العبد بغيره فيلزم كراهة الدين بالاسلام

في هذه الاشياء ينبغي على اصل  
الحكمة لا ينافي من حواصل انسانيتهم  
واعني الى اثبات هذه الملكيات الغير  
العبدية صفة الرق اقل الحاجة الى  
النكاح والى التقاربات مع  
الانسان بما يصير له من الامور  
بما من سائر الحيوانيات  
اقتضى من المزايا وتوسعة قضاة الشهوة  
على اصل لا يتصور الحق الا في  
سكونته لا يشبهه ولا يشاركه في  
الشيء من التسعة عشرة  
تفصيل القول على الفقيه  
ان ذلك كراهة الدين بالاسلام  
وسبب الموانع تعلق الدين بالاسلام  
العبد بغيره فيلزم كراهة الدين بالاسلام

بشر في الكتاب لثمان ولا يرفع اسمها الا باذنه وانما هو العبد المورثه يحصل بالاجابة بعد العصبية المورثة يحصل بعد مواريثه من غير ان يكون له من الميراث

١٢٩

عليه دون ملكه فوجب نقصان بدله دمه  
عن الدية لنقصان في احضري للمالكية كما  
تنصف بالاثوة لعدم احدها وهذا عندنا ان  
المأذون يتصرف لنفسه ويجب له الحكم الاصل  
للتصرف وهو اليد والمولى يخلفه فيما هو من الزوائد  
وهو الملك المشرقة المتوصل الى اليد وهذا حين  
العبد في حكم الملك يرضى بحكم بقاء الاذن كالوكيل  
في مسائل مرض المولى وفي عامة مسائل المأذون  
والرق لا يؤثر في عصمة الدم وانما يؤثر في قيمته و  
انما العصمة بالامان والذر والخدم فيه مثل  
الحر ولذلك يقتل الحر بالعبد قصاصا ووجب الرق

على من كان له ملكه فوجب نقصان بدله دمه  
عن الدية لنقصان في احضري للمالكية كما  
تنصف بالاثوة لعدم احدها وهذا عندنا ان  
المأذون يتصرف لنفسه ويجب له الحكم الاصل  
للتصرف وهو اليد والمولى يخلفه فيما هو من الزوائد  
وهو الملك المشرقة المتوصل الى اليد وهذا حين  
العبد في حكم الملك يرضى بحكم بقاء الاذن كالوكيل  
في مسائل مرض المولى وفي عامة مسائل المأذون  
والرق لا يؤثر في عصمة الدم وانما يؤثر في قيمته و  
انما العصمة بالامان والذر والخدم فيه مثل  
الحر ولذلك يقتل الحر بالعبد قصاصا ووجب الرق

بشر في الكتاب لثمان ولا يرفع اسمها الا باذنه وانما هو العبد المورثه يحصل بالاجابة بعد العصبية المورثة يحصل بعد مواريثه من غير ان يكون له من الميراث

بشر في الكتاب لثمان ولا يرفع اسمها الا باذنه وانما هو العبد المورثه يحصل بالاجابة بعد العصبية المورثة يحصل بعد مواريثه من غير ان يكون له من الميراث

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

[illegible][illegible]

ما ليس مالاً إلا أن يشاء المولى الغداء فيصير علة  
 إلى الأصل عند إيجافه سرحتي بطلان بالاولاد  
 وعند ما يصير بمعنى الحوالة وأما المرض فانه لا  
 ينافي أهلية الحكم ولا أهلية العبادة لكنه  
 لما كان سبب الموت والموت علة المخالفة كان  
 من أسباب تعلق حق الوارث والغريم بماله  
 فثبت به الحجر إذا اتصل بالموت مستند إلى  
 إوله بقدر ما يقع به صيانة الحق فقبل كل تصرف  
 واقع مثله يحتل الفسخ فإن القول بطحته واجب  
 في الحال ثم التدارك بالنقض إذا أحسن اليأس وكل  
 تصرف واقع لا يحتل الفسخ جعل كالمعلق بالموت





وهو المثل الذي انما يتبعه من الميراث لا بد ان يحضر فيه وليا واحدا فعند الميراث فلو انما انفق السبيل الى ما كان الميراث فيه

المواريث بطريق الخلافة عنه نظرا له ولهذا  
بقيت المكتابة بعد موت المولى وتعد موت  
المكاتب عن وفاء وقلنا ان المرأة تغسل زوجها  
بعد الموت في خدتها لان الزوج مالك فبقى  
ملكه الى انقضاء العدة فيها هو من حوائجها  
بخلاف ما اذا ماتت المرأة لانها مملوكة وقد  
بطلت اهلية المملوكية بالموت وهذا تعلق  
حق المقتول بالدية اذا انقلب القصاص مالا  
وان كان الاصل وهو القصاص ينبت للورثة  
ابتداء بسبب انعقد للموت لانه يجب  
عند انقضاء الحية وعند ذلك لا يجب له الا

والله اعلم بالصواب فان الحق لا يبدل ولا يعتد به الا ما كان عليه من قبل ولا يفتن به الا ما كان عليه من قبل ولا يفتن به الا ما كان عليه من قبل

عند انقضاء الحية وعند ذلك لا يجب له الا  
المواريث بطريق الخلافة عنه نظرا له ولهذا  
بقيت المكتابة بعد موت المولى وتعد موت  
المكاتب عن وفاء وقلنا ان المرأة تغسل زوجها  
بعد الموت في خدتها لان الزوج مالك فبقى  
ملكه الى انقضاء العدة فيها هو من حوائجها  
بخلاف ما اذا ماتت المرأة لانها مملوكة وقد  
بطلت اهلية المملوكية بالموت وهذا تعلق  
حق المقتول بالدية اذا انقلب القصاص مالا  
وان كان الاصل وهو القصاص ينبت للورثة  
ابتداء بسبب انعقد للموت لانه يجب  
عند انقضاء الحية وعند ذلك لا يجب له الا

عند انقضاء الحية وعند ذلك لا يجب له الا  
المواريث بطريق الخلافة عنه نظرا له ولهذا  
بقيت المكتابة بعد موت المولى وتعد موت  
المكاتب عن وفاء وقلنا ان المرأة تغسل زوجها  
بعد الموت في خدتها لان الزوج مالك فبقى  
ملكه الى انقضاء العدة فيها هو من حوائجها  
بخلاف ما اذا ماتت المرأة لانها مملوكة وقد  
بطلت اهلية المملوكية بالموت وهذا تعلق  
حق المقتول بالدية اذا انقلب القصاص مالا  
وان كان الاصل وهو القصاص ينبت للورثة  
ابتداء بسبب انعقد للموت لانه يجب  
عند انقضاء الحية وعند ذلك لا يجب له الا

فانواع أربعة جهل باطل بلا شبهة وهو الكفر  
وانه لا يصلح عذرا في الآخرة أصلا لانه مكابرة  
وجور بعد وضوح الدليل وجهل هود وانه  
لكنه باطل لا يصلح عذرا في الآخرة ايضا وهو

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

حسب اى تعقاره حكمان الاحكام على خلاف ما يثبت فى الاسلام من احكام الدنيا ۱۲



عليه الصلاة والسلام لا يكون عليه قضاء وقال زهير عليه قضاء بها اثبات

[illegible]

بالحل ليس بعد راصداً مثل القتوى يتبع امهات

الأولاد وحل متروك التسمية عامداً والقصاص

بِالْقِسَامَةِ وَالْقَضَاءِ بِشَاهِدٍ وَمَعِينٍ وَالنَّوْعِ الثَّ

جہل یصل شبہۃ و هو الجہل فی موضع الاجتہاد

الصحيح اوفى موضع الشبهة كما تحت اذا اطر على ان

اِجَامَةً فطرتہ لم تلزمہ الکفارة لانه جهل في

لا جسد و من ابى بجاسريه واليه على من

والتبابة والنوع الرابع جهل الصلوة وهو جهل

من اسكن في دار الحرب فانه يكون حذره

الشرايع كانه غير مقصود للحقايق الدليل وكذلك

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

٥٧

بجانب الحدود والحدود  
القرب من الحدود  
في الافق والافق  
الامكانات والامكانات  
اصحاب الصلوات والصلوات  
والصالحين والصلوات  
والصالحين والصلوات

٥٨

بجانب الحدود والحدود  
القرب من الحدود  
في الافق والافق  
الامكانات والامكانات  
اصحاب الصلوات والصلوات  
والصالحين والصلوات  
والصالحين والصلوات

والتحقيق في كل ما يتعلق به من الامور والاشياء  
والاخذ بالحق والعدل في كل ما يتعلق به من  
الامور والاشياء

بانیان و نویسندگان

وَمِنْ رِجَالِ الْإِسْلَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

والمدينة ولما روى النعماني عن أبيه

ولا يدرى قالوا له اي ازاد صبه الفتيه  
 اي بزرگ ايضا

عليه وقال ما لكم ولما  
وعلمنا انكم لا تكلمون  
بأحد منكم ولا تكلمون  
بأحد منكم ولا تكلمون

الكان بين القليل  
عدي من ضل  
قصاص  
تلا رايه  
اولوت و  
منه

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لَكَ شَاكِرِينَ

الولي حسين  
مكلف بقبض من الظالمين  
من اولياء المقتل الزكي و  
تحقيق وصحبه

في خبر قاتل صاحبكم مع ذلك ان النبي  
 في خبر عند ان نفي في ذلك

عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: من أحب الله أحب الله وأهله وأرضاه وأرضاه

[illegible]

لا تذهبوا مني  
عند الموت  
عند الموت

وهو والفرق بينهما وبين الفهم الثالث انه بناء على عدم العلم بالوقت

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]





يجب أن يكون مقديرا بالثلث ولو تواضع  
 على البيع بالف درهم أو على البيع بمائة دينار  
 على أن يكون الثمن ألف درهم فالهزل ياطر  
 والتسمية صحيحة في الفصلين عند الحقيقة  
 وقال صاحباه يضم البيع بالف درهم في الفصل  
 الأول ومائة دينار في الفصل الثاني  
 لا مكان العمل بالمواضعة في الثمن مع  
 الجدي أصل العقد في الفصل الأول دو  
 الثاني وأنا نقول بانها جذا في أصل العقد  
 والعمل بالمواضعة في البديل يجعله شرطا  
 فاسدا في البيع فيفسد البيع فكان العمل

بأصل أول من العمل بالوصف عند تعارض  
المواضعتين فيها وهذا بخلاف النكاح  
حيث يجب الأقل بالأجماع لأن النكاح لا  
يفسد بالشرط فامكن العمل بالمواضعتين  
ولو ذكر في النكاح الدينارين وعرضها الدرهم  
يجب مهر المثل لأن النكاح يصح بغير تسمية  
بخلاف البع ولو هنكلا بأصل النكاح فأهزل  
باطل والعقد لازم وكذلك الطلاق والعتاق  
والعفو عن القصاص واليمين والنذر لقوله  
ثلث جد من جد وهزلهن جد النكاح و  
الطلاق واليمين ولأن الهازل مختار للسبب

بأن الأصل الأول من العمل بالوصف عند تعارض  
المواضعتين فيها وهذا بخلاف النكاح  
حيث يجب الأقل بالأجماع لأن النكاح لا  
يفسد بالشرط فامكن العمل بالمواضعتين  
ولو ذكر في النكاح الدينارين وعرضها الدرهم  
يجب مهر المثل لأن النكاح يصح بغير تسمية  
بخلاف البع ولو هنكلا بأصل النكاح فأهزل  
باطل والعقد لازم وكذلك الطلاق والعتاق  
والعفو عن القصاص واليمين والنذر لقوله  
ثلث جد من جد وهزلهن جد النكاح و  
الطلاق واليمين ولأن الهازل مختار للسبب

بأن الأصل الأول من العمل بالوصف عند تعارض  
المواضعتين فيها وهذا بخلاف النكاح  
حيث يجب الأقل بالأجماع لأن النكاح لا  
يفسد بالشرط فامكن العمل بالمواضعتين  
ولو ذكر في النكاح الدينارين وعرضها الدرهم  
يجب مهر المثل لأن النكاح يصح بغير تسمية  
بخلاف البع ولو هنكلا بأصل النكاح فأهزل  
باطل والعقد لازم وكذلك الطلاق والعتاق  
والعفو عن القصاص واليمين والنذر لقوله  
ثلث جد من جد وهزلهن جد النكاح و  
الطلاق واليمين ولأن الهازل مختار للسبب

بأن الأصل الأول من العمل بالوصف عند تعارض  
المواضعتين فيها وهذا بخلاف النكاح  
حيث يجب الأقل بالأجماع لأن النكاح لا  
يفسد بالشرط فامكن العمل بالمواضعتين  
ولو ذكر في النكاح الدينارين وعرضها الدرهم  
يجب مهر المثل لأن النكاح يصح بغير تسمية  
بخلاف البع ولو هنكلا بأصل النكاح فأهزل  
باطل والعقد لازم وكذلك الطلاق والعتاق  
والعفو عن القصاص واليمين والنذر لقوله  
ثلث جد من جد وهزلهن جد النكاح و  
الطلاق واليمين ولأن الهازل مختار للسبب





[illegible]







الرخصة فلا يوجب القاصر رد الدخنة في هذا هو القياس وفي الاستحسان يسقط الى عنه وهو القول المرجح السيد لا يجتنبه ٢٥٠

في هذا رمضان يباح له ان ياكل من الثمن  
في هذا رمضان يباح له ان ياكل من الثمن  
في هذا رمضان يباح له ان ياكل من الثمن  
في هذا رمضان يباح له ان ياكل من الثمن

بين فرض حظر وابطاح ورخصة وياتي فيه  
مرة ويوجز اخري فلا يرخصة في القتل والجرح  
والزنا بعد الاكراه اصلا ولا خطر مع الكامل  
منه في الميتة والخمر والحديد ورخص في الجرب  
كلمة الكفر وافتاد الصلوة والصوم وانداف  
مال الغير والجناية على الاحرام وتمكين الميرة  
من الزنا في الاكراه الكامل وانما فارق فعلها  
فعله في الرخصة لان نسبة الولد لا تنقطع عنهم  
فلم يكن في معنى القتل بخلاف الرجل وطهرا  
اوجب الاكراه القاصر شبهة في دبره الحرج عنها  
دون الرجل فثبت بهذه الجملة ان الاكراه لا يصلح

فان الحكم لا يبرر  
فان الحكم لا يبرر  
فان الحكم لا يبرر  
فان الحكم لا يبرر

القياس في القاصر  
القياس في القاصر  
القياس في القاصر  
القياس في القاصر

القياس في القاصر  
القياس في القاصر  
القياس في القاصر  
القياس في القاصر

القياس في القاصر  
القياس في القاصر  
القياس في القاصر  
القياس في القاصر



الضميمة على مال بخلاف الفضل لأنه يمنع الرضا  
 بالحكم دون السبب فكان كشرط الخيار على  
 ما مر وإذا اتصل الأكره الكامل بما يصلح أن  
 يكون الفاعل فيه ألة لغیر مثل اتلاف  
 النفس والمال ينسب الفعل إلى المکره ولزمه  
 حکمه لأن الأکره الكامل یفسد الاختیار و  
 الفاسد في معارضة الصحة كالعدم فصار  
 المکره بمنزلة عديم الاختیار ألة للمکره فيما  
 یحتمل ذلك أما فيما لا یحتمله فلا یستقیم  
 نسبته إلى المکره فلا یقع المعارضة في  
 استحقاق الحكم فبقي منسوبا إلى الاختیار

الفاسد وذلك مثل الاكل والوطى والا قول  
كلها فانه لا يتصور ان ياكل الانسان بغير غيره  
وان يتكلم وكذلك اذا كان نفس العقل متما  
يتصور ان يكون الفاعل فيه اله لغيرة الا ان  
يكون المحل غير الذي يترافقه الا بتلاق صور  
وكان ذلك يتبدل بان يجعل اله مثل اكره  
المحرم على قتل الصبدان ذلك يقتصر على الفاعل  
لان المكروه انما حمله على ان يجنى على اجمام نفسه  
وهو في ذلك لا يصلح اله لغيرة ولو جعل اله  
يصير محل الجنابة احرام المكروه وفيه خلاف  
المكروه وبطلان الاكره وعود الامر الى المحل

الكل على كل واحد من  
منه ما كان من كل واحد  
ان الكره لا يكون الا  
الكل على كل واحد من  
منه ما كان من كل واحد  
ان الكره لا يكون الا

لا يجوز ان يكون الفاعل في  
على الكره لان مقتضى  
لا يجوز ان يكون الفاعل في  
على الكره لان مقتضى  
لا يجوز ان يكون الفاعل في

الامر الى الفعل الاول قلنا باقتصار الفعل على الاول  
لأن الفعل المكروه يقتصر على الاول  
لأن الفعل المكروه يقتصر على الاول  
لأن الفعل المكروه يقتصر على الاول

لا يجوز ان يكون الفاعل في  
على الكره لان مقتضى  
لا يجوز ان يكون الفاعل في  
على الكره لان مقتضى  
لا يجوز ان يكون الفاعل في

لا يجوز ان يكون الفاعل في  
على الكره لان مقتضى  
لا يجوز ان يكون الفاعل في  
على الكره لان مقتضى  
لا يجوز ان يكون الفاعل في

الأول ولهذا قلنا ان المكره على القتل باثم كونه  
 يوجب الماتم جناية على دين القتيل وهو لا  
 يصلح في ذلك الة لغيره ولو جعل الة لتبذل محل  
 الجناية ولذالك قلنا في المكره على البيع والتسليم  
 ان تسليمه يقتصر عليه لان التسليم تصرف  
 في بيع نفسه بالاتمام وهو في ذلك لا يصلح الة  
 لغيره ولو جعل المكره الة لغيره لتبذل المحل  
 ولتبذل ذات الفعل لانه يصدر غضبا محضا  
 وقد نسبناه الى المكره من حيث هو غضب  
 واذا ثبت انه امر حكى صرنا اليه استقام ذلك  
 فيما يعقل ولا يحس فقلنا ان المكره على الاعتاق



بما فيه الجاء فهو المتكلم ومعنى الاتلاف منه  
منقول الى الذي اكرهه لانه منفصل عنه  
في الجملة محتمل للنقل باصطلاحه وهذا  
عندنا وقال الشافعي رحمه تصريفات المكروه فولا  
تكون لغوا اذا كان الاكراه بغير حق لان صحة  
القول بالقصد والاختيار ليكون ترجمة عما  
في الضمير فيبطل عند عدمه والاكراه بالحبس  
مثل الاكراه بالقتل عندة واذا وقع الاكراه  
على الفعل فاذا تم الاكراه بطل حكم الفعل عن  
الفاعل ومما به بان يجعل عندا يبيح له الفعل  
فان امكن ان ينسب الى المكروه نسب اليه

حتى يقتل بالقتل  
عليه لان الحكم بالقتل  
لأن مقتله لا يقتل  
بما فيه الجاء فهو المتكلم  
ومعنى الاتلاف منه  
منقول الى الذي اكرهه  
لانه منفصل عنه  
في الجملة محتمل  
لنقل باصطلاحه  
وهذا عندنا  
وقال الشافعي  
رحمه تصريفات  
المكروه فولا  
تكون لغوا  
اذا كان الاكراه  
بغير حق لان  
صحة القول  
بالقصد  
والاختيار  
ليكون ترجمة  
عما في  
الضمير  
فيبطل عند  
عدمه  
والاكراه  
بالحبس مثل  
الاكراه  
بالقتل  
عندة  
واذا وقع  
الاكراه  
على الفعل  
فاذا تم  
الاكراه  
بطل حكم  
الفعل عن  
الفاعل  
ومما به  
بان يجعل  
عندا يبيح  
له الفعل  
فان امكن  
ان ينسب  
الى المكروه  
نسب اليه

[illegible]



في حق اوله بمنزلة الشرط والاستثناء وقد  
 تدخل الواو على جملة كاملة فخرها فلا يجب  
 المشاركة في الخبر وذلك مثل قوله هذه طالق  
 ثلثا وهذه طالق ان الثانية تطلق واحدة  
 لان الشركة في الخبر كانت واجبة لاقتقار الكلام  
 الثاني اذا كان ناقضا فاذا كان كاملا فقد ذهب  
 دليل الشركة ولهذا قلنا ان الجملة الناقصة  
 تشارك الاولى فيما تم به الاولى بعينه حتى  
 قلنا في قوله ان دخلت الدار فانت طالق  
 وطالق ان الثاني يتعلق بذلك الشرط بعينه  
 ولا يقتضي الاستبعاد به كما به اعاده وانما

الخرم في حق اوله بمنزلة الشرط والاستثناء وقد  
 تدخل الواو على جملة كاملة فخرها فلا يجب  
 المشاركة في الخبر وذلك مثل قوله هذه طالق  
 ثلثا وهذه طالق ان الثانية تطلق واحدة  
 لان الشركة في الخبر كانت واجبة لاقتقار الكلام  
 الثاني اذا كان ناقضا فاذا كان كاملا فقد ذهب  
 دليل الشركة ولهذا قلنا ان الجملة الناقصة  
 تشارك الاولى فيما تم به الاولى بعينه حتى  
 قلنا في قوله ان دخلت الدار فانت طالق  
 وطالق ان الثاني يتعلق بذلك الشرط بعينه  
 ولا يقتضي الاستبعاد به كما به اعاده وانما

في حق اوله بمنزلة الشرط والاستثناء وقد  
 تدخل الواو على جملة كاملة فخرها فلا يجب  
 المشاركة في الخبر وذلك مثل قوله هذه طالق  
 ثلثا وهذه طالق ان الثانية تطلق واحدة  
 لان الشركة في الخبر كانت واجبة لاقتقار الكلام  
 الثاني اذا كان ناقضا فاذا كان كاملا فقد ذهب  
 دليل الشركة ولهذا قلنا ان الجملة الناقصة  
 تشارك الاولى فيما تم به الاولى بعينه حتى  
 قلنا في قوله ان دخلت الدار فانت طالق  
 وطالق ان الثاني يتعلق بذلك الشرط بعينه  
 ولا يقتضي الاستبعاد به كما به اعاده وانما

في حق اوله بمنزلة الشرط والاستثناء وقد  
 تدخل الواو على جملة كاملة فخرها فلا يجب  
 المشاركة في الخبر وذلك مثل قوله هذه طالق  
 ثلثا وهذه طالق ان الثانية تطلق واحدة  
 لان الشركة في الخبر كانت واجبة لاقتقار الكلام  
 الثاني اذا كان ناقضا فاذا كان كاملا فقد ذهب  
 دليل الشركة ولهذا قلنا ان الجملة الناقصة  
 تشارك الاولى فيما تم به الاولى بعينه حتى  
 قلنا في قوله ان دخلت الدار فانت طالق  
 وطالق ان الثاني يتعلق بذلك الشرط بعينه  
 ولا يقتضي الاستبعاد به كما به اعاده وانما

والله اعلم بالصواب

الثاني بعد الاولى من غير تراخي وقد تدخل  
 الفاء على العلل اذا كان ذلك صبايد وم قصير  
 بمعنى التراخي يقال ابشر فقد انك الغوث  
 ولهذا قلنا فيمن قال لعبد اذ الى الفا فانت  
 حر انه يعتق للحال لان العتق دائم فاشبه  
 المتراخي واما ثم فللغطف على سبيل التراخي ثم  
 عندنا في حنيفة ترج التراخي على وجه القطع  
 كانه مستأنف حكما فلا يكمل التراخي  
 وعند صاحبيه التراخي في الوجود دون التكلم  
 بانه فيمن قال لامراته قبل الدخول بها انت  
 طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت الدار قال



[illegible][illegible][illegible]

الاول فيصير مطلوباً في كل شيء بما سئل  
 فقلت طلق واحدة وثقني انما القيد واحدة  
 قال الامانة قبل الدخول به ان دخلت الدار  
 كما يادهم اني الاجابة عن ١٣  
 وذلك بان يفتي افراد الاول و  
 ثانياً فيصير مطلوباً في كل شيء بما سئل  
 فقلت طلق واحدة وثقني انما القيد واحدة  
 قال الامانة قبل الدخول به ان دخلت الدار  
 كما يادهم اني الاجابة عن ١٣  
 وذلك بان يفتي افراد الاول و

وان كان في الكلام جازان  
 فالحلف بغيره في الكلام جازان  
 وان كان في الكلام جازان  
 فالحلف بغيره في الكلام جازان

لكن بشرط ابطال الاول وليس في وسعه افراد  
 الثاني بالشرط ليتصل به بغير واسطة قصير  
 بمنزلة الحلف بميتين فيثبت ما في وسعه  
 واما لكن فلا استدراك بعد النفي تقول ما  
 جاءني زيد لكن عمر وعمران العطف به انما  
 يستقيم عند تساق الكلام فاذا استق الكلام  
 كالمقر له بالعبد يقول ما كان لي قط لكنه لفلان  
 اخر تعلق النفي بالاثبات حتى استحقة الثاني  
 ولا فهو مستأنف كالزوجة بمائة تقول  
 لا اجيزه لكن اجيزه بمائة وخمسين  
 فانه ينفسخ العقد لانه نفي فعل واثباته بعينه

وان كان في الكلام جازان  
 فالحلف بغيره في الكلام جازان  
 وان كان في الكلام جازان  
 فالحلف بغيره في الكلام جازان

في قوله ما كان لي قط

في قوله ما كان لي قط

في قوله ما كان لي قط

[illegible]

فلم يتسق الكلام وأما أو فتدخل بين اسمين  
أو فعلين فيتناول أحدهما كورين فان دخلت  
في الخبر افضت الى الشك وان دخلت في الابتداء ونشأ  
الخبير والتخبر ولهذا قلنا فيمن قال هذا حرا وهذا  
انه كان انشاء يحتمل الخبر اوجبت التخبر على احتمال  
انه بيان حتى جعل البيان انشاء من وجه الظهار  
من وجه وقد نستعاض بها هذه الكلمة للعموم فتق  
عموم الافراد في موضع النفي وعموم الاجتماع في موضع  
الاباحة ولهذا لو حلف لا يكلم فلانا او فلانا بحيث  
اذا كلم احدهما ولو قال لا يكلم احدا الا فلانا او فلانا  
كان له ان يكلمهما جميعا وقد جعل بمعنى حتى

[illegible]

فوجها القول به رعاية للاختصاص لا بقدر  
 العموم الاجتماع والاخر واقرب الى الحقيقة  
 العموم الاجتماع والاخر واقرب الى الحقيقة  
 فوجها القول به رعاية للاختصاص لا بقدر  
 العموم الاجتماع والاخر واقرب الى الحقيقة

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱



یہ خبریں سنی پھر کہ وہ ان کیس سے عید کا

[illegible]

الحجبة ولا توجب في الذكركم احداث الارضية على اعتبار معنى العواقيس فيهم اول ان يكون اسم لفرسان وادراكا لجميع من دخل المسجد عشرة ما كان النفل والواحد فيهم المستوية

[illegible]



فصل في الناس من عمل في النص من بوجه اخر هي فاسدة عندنا فصل في الامه  
فصل في حكم الواجب بالامر فصل في صفة الحسن للماور به فصل في رتبته  
فصل في حكم الامر والنهي فصل في بيان اصحاب الشرايع فصل في الغزوات  
باب في بيان اقسام السنة فصل في المعارضه باب البيان  
باب بيان التبديل باب متابعة اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم باب الاجماع  
باب القياس فصل في الترجيح فصل في جملة ما ثبت بالجماع من كراهات  
فصل في اختلاف الناس في العقل فصل في بيان الاهلية فصل في الامور المعترضة على اهلية  
فصل في العوارض المكتسبة باب حروف المعاني  
من ريل الاغلاط كتاب حسالي

صفحه	سطر	غلط	صحیح	صفحه	اسطر	غلط	صحیح
۱۲	۱۰	اصوم	ان اصوم	۲۲	۶	بغير	لغير
۶۲	۹	فيهما	في حقهما	۹۳	۷	يتصل به	يتصل
۱۱۱	۸	وهو	وهوان	۱۱۴	۹	طهره	ظهره
۱۲۴	۴	كالغضو	كالغضو	۱۶۶	۱۰	التخفيف	التخفيف

بيان رموز كتب حاشی ق اردقوان ت رمز تبیین ت رمز مجمع الموشی ظر شرح مولانا ظهير الدين  
سبح اشاره سغناقی مت وت رمز تحقيق مت اشاره حاصل قوان خا خاصه تقرير مولانا سید  
تح اشاره شرح حمید بزرگ و دیگر حاشی باسم کتب مرقومند چنانچه ساهی و حافظیه و منتخب  
و نور الانوار و تلویح و توضیح و حاشیه منیر و عبد الغفار و بز و دینی و غیره

To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)